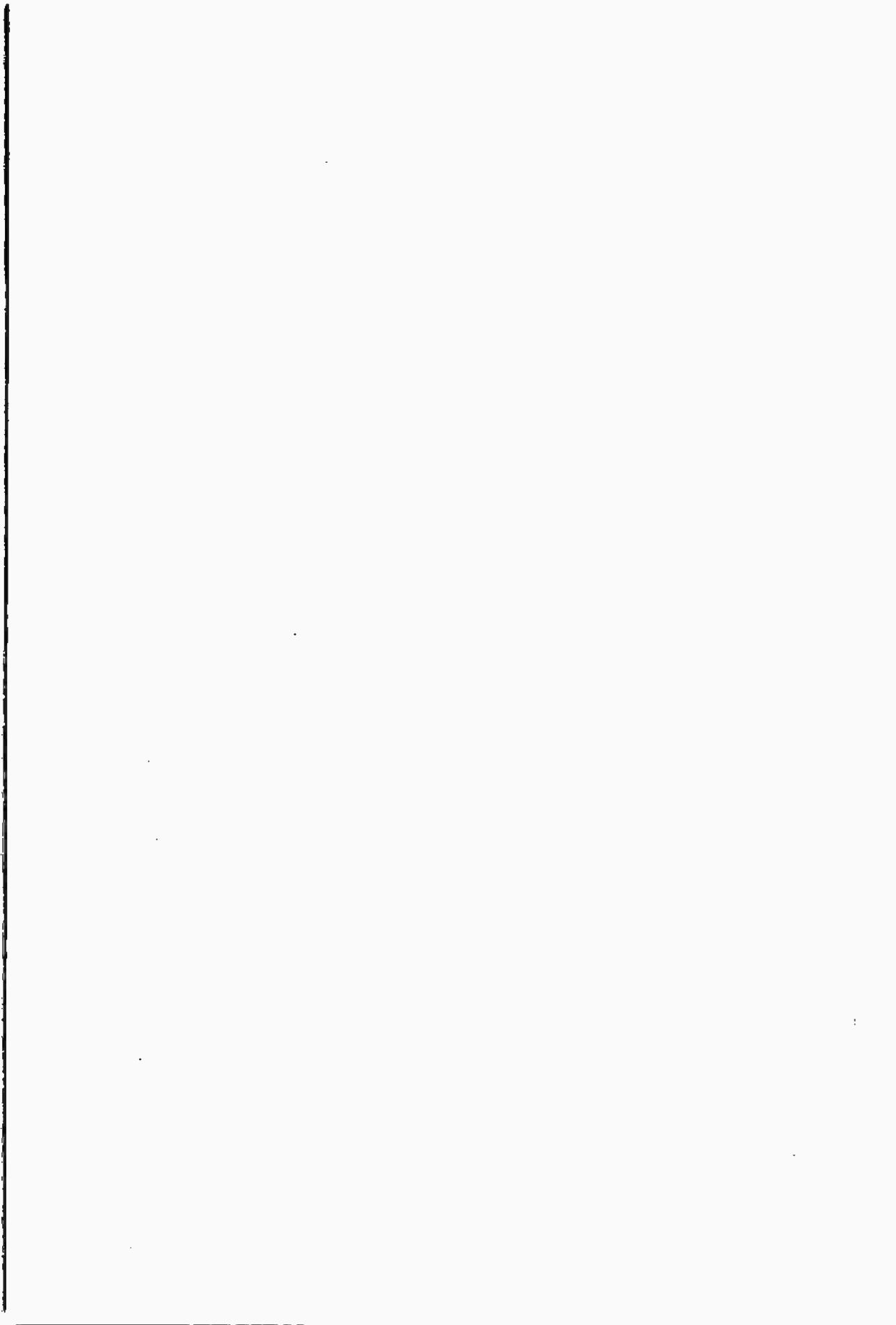


# المراة والتنمية بدولة الإمارات العربية المتحدة

الدكتوراه / مهزة غباش

مدرس علم الاجتماع بجامعة الامارات العربية المتحدة



## مشكلة الدراسة واهدافها : -

شاركت المرأة منذ القدم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مجتمع الامارات العربية المتحدة، واليوم تعاود الظهور على خريطة العمل التنموي، ولكن بصورة جديدة وبمعدلات انتاج مختلفة، فهل تعد هذه الأدوار، وهذه المشاركات استكمالاً لأدوارها التاريخية، ام استحداثاً لأدوار لم تخصصها من قبل؟

تتوجه هذه الدراسة نحو البحث عن الأدوار المتاحة للمرأة في التنمية في مجتمع الامارات متلمسة الصورة الحقيقية لهذه الأدوار على كافة المستويات . نبدأ بالمستوى الاقتصادي فنبحث عن دور المرأة ومشاركاتها في سوق العمل الحكومي والخاص. وعلى المستوى الاجتماعي ونبحث عن أدوارها في التنشئة الاجتماعية، وإدارة شؤون المنزل، ورعاية أفراد الأسرة. ثم على المستوى الثقافي من خلال نشاطها في المؤسسات الثقافية والخيرية والنسائية والنفع العام، وفي حالة تقصي هذه الأدوار سنتبنى اسلوباً تقويمياً لها، بحيث نصل الى حجم هذه المساهمة، وحدودها ومدى عطائها لمجتمع الإمارات العربية المتحدة، والمعوقات التي تعترض هذه المشاركات،

للكشف عن الأدوار التنموية المتاحة للمرأة في دولة الامارات يتوجب علينا البدء بالحديث عن دولة الامارات وانجازات عملية التنمية الشاملة فيها كدولة ومجتمع إنساني. والتركيز على هذه الانجازات يحقق لنا هدف التأكيد على أننا اذا كنا امام دولة سياسية جديدة من حيث النشأة والتكوين فإننا أيضاً أمام مجتمع انساني عريق من حيث التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، وبذلك نستعمل دراستنا بطرح تساؤل رئيسي مؤداه هل استطاعت هذه الدولة الجديدة أن تربط بين هذا التاريخ الاجتماعي وبين التوجهات او الاستراتيجيات العامة لمشروعها التنموي؟

ان تناول قضية التنمية ونحن في عقد التسعينات يختلف تماماً عما كان يقال في السبعينات عقب ولادة الدولة، وإرهاصة التشكل الجديد للمجتمع الانساني فيه، ففي السبعينات كنا جميعاً نعيش حالة الميلاء بكل متاعبها ومحاذيرها وكنا نولد في ظل متغيرات دولية وعربية جديدة، فمهما مرحلة انحسار الاستعمار، وبناء الدولة الحديثة، فكنا في ذلك الوقت نبحث عن مكان لنا على خارطة عالم جديد يتشكل .

فبريطانيا كانت تنسحب وحزب العمل يضغط على حكومته لتوفير مناخ سياسي جديد لمنطقة الخليج، وتومية قادمة من أعماق مصر وسوريا والعراق تقول لنا كلمة جديدة اننا عرب

وإننا تاريخ ضوينا في صفحات الذم، بأن افترت طويلة، وعلينا أن نترجم هذه الكلمات في تحرك سياسي موحد، وتغييرات داخلية سياسية واقتصادية، تتمثل في حكومات تنوّد وتتكين، ونقط. يستخرج كمارد من الأعماق ليثير أو ليسيم في تغيير وجه تلك الحضارة البسيطة بقيمتها التي لا شك كانت جميلة .

في عقد السبعينات إذا كنا نؤكد من جديد وكنا نختار طريقا نسير فيه فكان عام 1971م بمثابة نقطة تحول في تاريخ الإمارات بإعتباره الخط الفاصل بين مرحلتين هامتين في حياة شعب الإمارات، فنقطة التحول السياسية هي إعلان دولة الاتحاد للإمارات السبع "ابوظبي، دبي، الشارقة، عجمان، أم القيوين، رأس الخيمة، والفجيرة"، أما نقطة التحول الاقتصادية فلقد سبقت التحول السياسي بعشر سنوات وذلك يظهر النقطة في ابوظبي ودبي في الستينات من هذا القرن ويعدّ خطير النقط هو المؤشر الإقتصادي الجديد الذي غير من معالم مجتمع الإمارات العربية المتحدة.

وإذا كنا في هذه الدراسة بصدد البحث عن أدوار المرأة المتاحة لها للمساهمة في التنمية فإننا نتناول هذه القضية من خلال الموضوعات التالية:-

- 1) مجتمع الإمارات، نظرة عامة .
- 2) مشكلة الدراسة وأهدافها .
- 3) مفاهيم الدراسة وتوجيحاتها النظرية .
- 4) نماذج التنمية في دولة الإمارات .
- 5) الأدوار المتاحة ومشاركة المرأة الحضرية في التنمية بدولة الإمارات .
  - أ - مشاركة المرأة في سوق العمل : المحددات والمؤثرات .
  - ب - المرأة في الوظيفة العامة .
  - 6) المرأة الحضرية وأدوارها الأسرية .
  - 7) المرأة الحضرية وأدوارها الثقافية .
  - 8) المرأة الريفية وأدوارها الأسرية والاجتماعية .
  - 9) الخاتمة .

## مجتمع الإمارات نظرة عامة :-

تقع دولة الإمارات العربية المتحدة في منطقة صحراوية (رملية وجبلية) على الجانب الجنوبي الغربي لقارة آسيا كشرط يقع جنوب غربي الخليج العربي، وتبلغ مساحتها ٨٥ ألف كيلو متراً مربعاً، ومناخ دولة الإمارات حار رطب صيفاً تصل النهاية العظمى لدرجة الحرارة فيه إلى ٤٧ مئوية، وبارد شتاءً تصل النهاية الصغرى في بعض مناطقه إلى ١٨ مئوية، ويصل متوسط الرطوبة السنوي إلى حوالي ٧٠٪ والمطر نادر الا القليل منه في الشتاء والربيع، ومن ثم فلا وجود للمياه الجارية الا القليل منها الذي يوجد في بعض المسيلات على جوانب الجبال، وتفتقر بيئة دولة الإمارات الى غطاء نباتي طبيعي فيما عدا بعض الأنواع العشبية والشجرية المتفرقة في بعض البقاع الرملية والأودية الجبلية، وتعيش في دولة الإمارات أنواع من الحيوانات بأعداد قليلة كالماعز والأغنام والجمال وأنواع أخرى من الحيوانات والطيور (١) ويتصف اقتصاد دولة الإمارات في مرحلة ما قبل البترول بأنه اقتصاد فقير وبسيط يعتمد اعتماداً كبيراً على الأساليب الانتاجية التقليدية .

ان مثل هذا الاقتصاد كان أقرب في خصائصه الى الاقتصاد المعيشي الذي لا يوجد فيه فائض اقتصادي فقد كان الناس يعملون من أجل استمرار الحياة، ولذلك فقد كان المجتمع يتسم بالسمات التقليدية مثل سيطرة العلاقات القبلية، والسلطة الأبوية، والخضوع لسلطان العادات والتقاليد وتدني وضع المرأة، وعدم الخضوع التام لسلطة مركزية واحدة (٢) ولقد تغير هذا النمط الاقتصادي تغيراً كبيراً على اثر اكتشاف النفط في نهاية خمسينات هذا القرن، ولكن اكتشاف النفط لم يجمع الإمارات المتفرقة على الساحل والتي كانت تعاني ضعفاً سياسياً ظاهراً، ولذلك فأننا نعتبر أن عملية التنحية الحقيقية في دولة الإمارات قد بدأت مع قيام الاتحاد في عام ١٩٧١ م .

والمحقق أن قيام دولة الاتحاد لم تكن تعني لدى مؤسسيها انشاء كيان سياسي وأحد فحسب، بل كان يعني بالنسبة لهم توفير الظروف لتحقيق مستويات أفضل من التنمية، ولذلك نجد أن دستور الاتحاد يتحدث عن " تحقيق المساواة والعدالة وتوفير الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين " وأن " الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن " وأن المجتمع " يشعل برعايته الطفولة والأمومة ويحمي القصر وغيرهم من الأشخاص العاجزين عن رعاية أنفسهم لسبب من الأسباب كالمرض أو العجز أو الشيخوخة أو البطالة الإجبارية " وأن التعليم عادل اساسي لتقدم المجتمع، وهو الزامي في مرحلته الابتدائية ومجاني في كل

مراحله داخل الاتحاد " وان المجتمع " يكفل للمواطنين الرعاية الصحية ووسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة " وان المجتمع يقدر " العمل كركن أساسي من أركان تقدمه ويعمل على توفيره للمواطنين وتأهيلهم، ويهيء الظروف الملائمة لذلك بما يضعه من تشريعات تصون حقوق العمال ومصالح أرباب العمل " (٣)

ان هذه النصوص من الدستور توضح ان مهمة قيام الاتحاد كانت اكبر من مجرد خلق كيان سياسي، بل هي أوسع من ذلك، أنها محاولة لخلق الأطاريح التنظيمي والقانوني لدولة تستطيع أن تنطلق في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أجل رفاهية الإنسان، ولعل هذا هو السبب في أن حركة التنمية الحقيقية في الامارات لم تبدأ مع اكتشاف البترول ولكن بعد قيام الاتحاد عام ١٩٧١م ومن هذا التاريخ يتم التاريخ الحقيقي للتنمية في دولة الامارات .

نستطيع بداية أن نقول ان النقط بظهوره غير من وجه تاريخ دولة الامارات، وأستطاع أن يترك أثرين متضادين على المجتمع، الأثر الأول أنه بجانب عوامل أخرى أستطاع أن يعجل بحركة التغيير في النظام الإقتصادي، أما الأثر الثاني فهو تعطيل التغيير في الإنساق الأخرى كالنسق الإجتماعي/ الأسري على وجه الخصوص، والنسق الثقافي. وبعبارة أخرى فإن التغيير لم يحدث للإنسان بشكل منتظم ومتزامن مما خلف وراءه العديد من الثواهر والمشكلات. كان أهمها تزعزع موقف المرأة من عملية التنمية مما سيوضح من خلال هذه الدراسة.

ان تعجيل البترول للنسق الإقتصادي وتحويله من نسق تقليدي الى نسق حديث يعني التحول من اقتصاد بسيط يبلغ دخل الفرد فيه مستوى شديد الانخفاض (نسبة الى معدل الدخل حالياً) إذ لم يتجاوز ٢١ دولاراً طبقاً لتقديرات تمت في الستينات. الى جانب انخفاض المنخرات السنوية، وانعدام معدل النمو تقريباً، فيما عدا بعض التجارة والملاحة في إمارة دبي كما كان هناك اعتماد مطرد على أستيراد وسائل الإنتاج ورأس المال العيني والسلع الاستهلاكية، بجانب انتاج محلي لبعض السلع من المواد الغذائية المعتدة على التمور، وبعض القواكه، هذا بجانب تفشي الأمية، وإفتقار الامارات السبع الى القواعد الاقتصادية والخدمات الكافية، ومحدودية سوق العمل، والإعتماد على مصدر وحيد للدخل وهو استخراج اللؤلؤ وصيد السمك بجانب مصادر أخرى محدودة الانتاج كالزراعة والرعي والملاحة .

من ذلك الواقع الاجتماعي السياسي الاقتصادي البسيط الى حركة اقلاع نحو تشكّل جديد ونظام اقتصادي حديث و دولة ذات ثراء، ومكانة دولية متميزة .

ان خطة التنمية التي بادرت الي تنفيذها دولة الامارات ارتكزت على مصدر وحيد للنخل وهو النفط ، مما خلق جوا من عدم الاستقرار، وبالتالي أصبح التفكير الجديد نتيجة ذلك نحو تنوع المصادر وتنمية الصناعة والزراعة والحرف التقليدية، والتجارة والسياحة مع ارتكاز ذلك كله على نظام السوق المفتوح .

بابر النفط اذاً بتعجيل النمو الاقتصادي، ولكنه في الوقت نفسه استطاع تعطيل الانساق الاخرى عن مساهمة التغيير بنفس سرعته ، فماذا نعني بالنور التعضيلي هذا ؟ انه اعاقه نمو وتطور الانسان في المجالات الأخرى المرتبطة بالنسق الاقتصادي، فلقد واجه النفط قوة النسق القرابي والقبلي المتجذر في بناء مجتمع الخليج العربي بشكل عام، والامارات على وجه الخصوص، فلم يستطع اختراق هذا النسق أو الالتفاف حوله أو إخضاعه له ، لذلك أدى دوره إلى تحديث الحياة العامة للمجتمع، ولكنه لم يخضع النسق الاجتماعي الى تلك الدرجة للتغيير الاقتصادي.

فاذا اعتمدنا على رأي كل من " جوزيف هايمس " الذي يرى أن التغيير الاجتماعي والثقافي يجب أن ينظر اليه كوحدة واحدة وليس كاجزاء، أي على شكل سلسلة أعمال مترابطة من الابتكار الثقافي تنتشر من نقطة الى أخرى ومن فترة زمنية الى أخرى " (٤).

كذلك ما يراه " محمد جسوس " من أن جوهر الحياة الاجتماعية في كل مكان يتضمن التغيير المستمر، واذا كانت هناك نظرية اجتماعية حقيقية، فعليها أن تتضمن تفسيراً وتحليلاً لما يحدث من تغيرات متكررة دائمة أو مؤقتة أو عابرة وتشخيص أسباب حدوثها، سواء كانت اسباب اجتماعية أو غير اجتماعية، ثابتة أو متغيرة وخلاف ذلك لا يمكن اعتبارها نظرية اجتماعية. (٥)

استطاع النفط إذاً أن يكون عاملاً مهماً للتحديث في مجتمع الامارات، وترك العديد من المؤشرات نذكرها فيما يلي :-

اولاً : مؤشرات التغيير على النسق الاقتصادي-

- (١) تعويل برامج التنمية وتنفيذ العديد من المشاريع العمرانية والخدمات المدنية .
- (٢) تمييز التضخم المالي ونمو معدل الانفاق والاستهلاك المظهري الخاص والحكومي ، مما أدى الى اتساع سوق العمل وتنشيط حركة التجارة والاستيراد واعادة التصدير ، وهذا بدوره أدى الى انتشار الحرف التقليدية لأنها يساعها وخدماتها لم تعد تتلاءم مع متطلبات السوق .

(٣) خلق المراكز الحضرية .

(٤) ادى الى استصلاح الاراضي المجاورة للمدن الجديدة لسد حاجة السكان .

(٥) إنشاء البيئة الريفية .(٦)

ثانياً : مؤشرات التحديث التي نلاحظها في مجتمع الدراسة فتتمثل فيما يلي :-

(١) تحول البنية الاجتماعية من الوحدة القبلية الى الوحدة المحيية ( الجيره ) .

(٢) تعايش النظام البيروقراطي مع النظام القبلي في ادارة المؤسسات الرسمية .

(٣) خروج المرأة للعمل خارج الدار في مؤسسات رسمية .

(٤) الانتقال من السلطة المغلقة الى المشاركة في السلطة عبر الوظائف الحكومية العليا

(٥) نظام تعليمي حديث، ووسائل اعلام متطورة .

(٦) اهتمام الصحافة بقضايا المرأة وترويج القيم الاستهلاكية .

(٧) اختزال نمط الاسرة من الممتدة الى الاسرة النووية .

(٨) تحول نمط الزواج من الداخل ( من الاقارب ) الى الخارج ( الاباعد والغرباء ) .

(٩) تزايد عدد منظمات العمل التطوعي .

(١٠) التعددية السكانية .

### ملاحظات الدراسة وتوجهاتها النظرية:-

ان سياق البحث النظري لهذه الدراسة يتطلب العودة لمناقشة بعض الاتجاهات والمفاهيم النظرية المرتبطة، بالتقدم والتطور ثم التنمية بمفهومها الكلاسيكي والحديث الذي تتبناه الأمم المتحدة .

من علماء الاجتماع الكلاسيكيين الذين تناولوا مفهوم التقدم نجد " كوندراسيه " الفرنسي " و " فيكو " الايطالي ومن قبلهم " ابن خلدون " الذين تحدثوا عن مفهوم التقدم والمراحل التي يمر بها كل مجتمع للوصول الى هذه المرحلة، ثم ظهرت بعد ذلك آراء التطوريين أمثال " سبنسر، وماركس " و " ليكلي هوأيت " ثم فكرة الثنائيات التي تنعكس في آراء كل من " نور كايم " وفكرة التضامن الآلي " العضوي " و " هوارد بيكر " عن المقدس والعلماني " وتونيز " عن المجتمع المحلي والمجتمع العام ) وآراء " ماكس فيبر " عن السلطة بأنواعها الثلاثة وأخيراً روبرت رد فيلد " عن المجتمع الحضري والمجتمع القروي (٧).

يرى شاربسون ان اهتمام علماء الاجتماع بموضوع التنمية " تتمثل في بروز العديد من الآراء التي تعكسنا بعض الاتجاهات النظرية والتي من أهمها :

- اتجاه نظرية التحديث Modernization theory
- اتجاه نظرية التبعية Dependency theory
- اتجاه نظرية النسق العالمي World system theory

وتجدر الإشارة الى أن أصحاب الاتجاه الأول أي اتجاه التحديث قد سبقهم آخرون، منهم التطوريون والانتشاريون، ثم جاء بعدهم الوظيفيون الذين تأثروا بأراء تالكوت بارسونز Parsons عن الوظيفية عامة، وعن متغيرات النمط Pattern Variables خاصة. ومن أهم الممثلين لاتجاه نظرية التحديث عديدون، نذكر منهم ر. أوهلن R.Ohlian، دانيل ليرنر D.Lerner، وسملسر N. Smelser، وبرت هوسليتر B.Hoselitz، وايزنشتات Eisenstadt .

ويرى البعض أن التوجهات النظرية للوظيفيين قد اتخذت من المجتمع "ككل" وحدة أساسية للتحليل، وقد أعقبت تأثير العوامل الخارجية على التغييرات البنائية، ولذا جاءت نظرية التبعية، التي تركز على هذه العوامل، كرد فعل تجاه بعض أصحاب نظرية التحديث. ومن المحتملين لنظرية التبعية نذكر فرانك FRANK وسهير أمين S. AMIN.

وفي حوارنا حول هذا التحديث ننتقل من رأي سملسر 'حول التنمية الاقتصادية التي يرى انها ليست عملية بسيطة وانها تؤدي في ظل أربع عمليات مرتبطة بعضها ببعض، هي:

- (1) مجال التكنولوجيا ويعني التحول من مجتمع يعتمد على الاساليب البسيطة، والتقليدية الى استخدام المعرفة العلمية بواسطة التكنولوجيا .
- (2) مجال الزراعة، ويعني التحول من الزراعة المحدودة التي تساعد على مجرد البقاء للانسان، إلى الزراعة المعتمدة على الانتاج للسلع الزراعية، والتخصص في محاصيل تدر ربحا كبيرا، بجانب استخدام عمالة زراعية بالأجر .
- (3) مجال الصناعة، حيث ينتقل المجتمع النامي من استخدام القوة البشرية والحيوانية الى التصنيع التام .
- (4) المجال البيئي، ويقصد سملسر هنا الانتقال من المزرعة والقرية الى التجمعات والمراكز الحضرية(٨)

من ناحية أخرى، يرى سملسر أن مصطلح التحديث على الرغم من أنه يرتبط بمفهوم التنمية، فهو أكثر شمولا من حيث نطاقه، إذ يشير الى أن التغييرات التقنية والاقتصادية والبيئية تنتشر عبر البناء الثقافي والاجتماعي بأكمله، ففي أي دولة ناشئة حسبما يرى سملسر يمكننا أن نتوقع تغييرات عميقة في المجالات التالية :-

- ١) في المجال السياسي، حيث تتراجع نظم السلطة البسيطة للقرية أو القبلية، وتفسح المجال أمام نظم الانتخابات والأحزاب السياسية والتمثيل السياسي ودواوين الإدارة المدنية .
- ٢) في المجال التعليمي، حيث يسعى المجتمع جاهداً إلى تقليل نسبة الأمية وزيادة المهارات الانتاجية من الناحية الاقتصادية .
- ٣) في المجال العائلي، حيث تفقد صلات القرابة الواسعة انتشارها .
- ٤) في المجال الطبقي، حيث تؤدي التحولات الاجتماعية والجغرافية إلى التخفيض من حدة النظم الطبقيّة الجامدة، وعلاوة على ذلك فإن هذه التغييرات المختلفة تبدأ في أوقات مختلفة وتسير بمعدلات مختلفة في أي دولة نامية .(١)
- ومن المحاولات الأخرى التي أشارت إلى مفاهيم التنمية والتقدم نجد مجموعة من الإجابات أهمها:

- ١) اتجاه النزاج والمؤشرات . ٢) الاتجاه التطوري المحدث .
- ٣) الاتجاه السيكولوجي أو السلوكي . ٤) اتجاه المكانة الدولية . ٥) الاتجاه الانتشاري .(١٠)
- ورغم صعوبة تحديد الاعتبارات الأساسية لتلك الإجابات النظرية المختلفة، إلا أنه بالإمكان صياغة أربعة تساؤلات يحاول العلماء المحدثون تقديم الإجابة عليها وهي :-
- ١) ما هي الأسباب الكامنة وراء ظاهرتي التخلف والتنمية؟ ولماذا استطاعت مجتمعات معينة أن تنمو بشكل أسرع من مجتمعات أخرى؟
- ٢) ما هي الإجابات التي تتخذها عملية التنمية الاقتصادية والتغير الثقافي؟
- ٣) إلى أي مدى تتطلب التنمية الاقتصادية حدوث تحول اجتماعي - ثقافي؟
- ٤) كيف تستجيب الدول النامية للمؤثرات المختلفة التي تتلقاها من المجتمع الدولي؟ (١١)
- كما يمكن القول بأن هناك أربعة افتراضات أساسية تكاد تستند إليها أغلب نظريات تنمية العالم الثالث (١٢)

الأول : أن التنمية تعني التقدم نحو أهداف معينة محددة بوضوح، أهداف مشتقة من واقع الدول المتقدمة، وتختلف مستويات هذه الدول باختلاف الدارسين، فيبي عند البعض دول حديثة وعند البعض الآخر دول صناعية.

الثاني : أن الدول المتخلفة سوف تتقدم نحو نموذج الدول المتقدمة، حالما تتمكن من التغلب على عقبات اجتماعية وسياسية وثقافية ونظامية .

استمارة بحث  
عن الأبطال المعوقين بالقرية المصرية  
" دراسة بقرية خورشيد "

• البيانات الواردة بهذه الإستمارة لن تستخدم إلا للأهداف التعليمية ومكفول لها كامل السرية

## التنمية البشرية :

التنمية البشرية وعوائلها هي تلك التي تبدأ بنا يصنعه البشر، وتنتهي بما يعود على البشر، حيث المعيار الأول والأخير في تقييم تلك الجهود التنموية هو ما يحدث للإنسان في مستوى معيشتته ونوعية حياته وعلاقاته وحركته في مجتمعه . وتتسبب الآراء والأفكار في تشخيص التنمية البشرية ويؤكد ( حامد عمران ) (١١) على أهمية ارتباطها بإشباع حاجات الانسان من الغذاء والكساء والصحة والتعليم والعمل والترويح وتكوين الأسرة والمشاركة في مسيرة المجتمع، وفي الاستمتاع بالحقوق الانسانية والطمأنينة على الحاضر والمستقبل وفي إتاحة الفرصة لحرية التعبير والتنظيم والتأثير، أي توفير ما يؤدي الى الوفاء بعجمل احتياجاته.

ويتضح هذا المفهوم للتنمية البشرية فيما إستحدثته دراسات الأمم المتحدة من مفاهيم جديدة للتنمية نتناولها فيما يلي :-

## التنمية بالمشاركة :

تنطلق المفاهيم الحديثة للتنمية عن مرتكزات جديدة أولها المشاركة الشعبية ؛ أي مشاركة الشعب بجميع فئاته وعوائله في عملية صنع القرار السياسي وامتلاك القدره على توجيه القرارات الخاصة بالسياسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وقد ارتكزت استراتيجية الأمم المتحدة للتنمية الشاملة لدول العالم بشكل رئيسي، على فكرة المشاركة الشعبية بأذواعها المتعددة، كما المشاركة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

## التنمية المستدامة :

تؤكد التشريعات الدولية في المرحلة الراهنة على أهمية بذل الجهود لوضع برامج التنمية المستدامة والتي أصبحت ترتبط بشكل رئيسي بالمرأة، لتمكينها من الحصول على قدرات جيدة واستقلالها، وتحسين مركزها السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي، والصحي؛ اذ يعتبر ذلك هدفاً بالغ الأهمية في حد ذاته، وهو فضلاً عن ذلك أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، ومشاركة المرأة والرجل المشاركة الكاملة بينها في مشروع التنمية اصبح امراً مطلوباً على صعيدي الإنتاج والإنجاب، بما في ذلك تقاسم المسؤولية المتعلقة برعاية الطفل وتربيته والحفاظ على الأسرة . فالتنمية المستدامة أصبحت خطة مستقبلية للمجتمعات عموماً، وخاصة في العالم الثالث، وتعني ضمان الاستمرارية على الأمد الطويل في الإنتاج والاستهلاك، فيما يتصل بجميع الأنشطة الاقتصادية بما في ذلك الصناعة، والطاقة والزراعة. ومصائد الأسماك، والنقل والسياحة، والبياكل الأساسية من أجل الوصول باستخدام الموارد السليمة علمياً الى الحد

الأمثل، ولتحقيق التنمية المستدامة والارتقاء بنوعية الحياة لكل السكان، ينبغي ان تعمل الحكومات على الحد من الأنماط التنموية غير المستدامة للأنتاج والاستهلاك، والقضاء عليها وتشجيع السياسات السكانية الملائمة. لقد فطن العالم أخيراً الى أن نجاح برامج التنمية المتواصلة والمستدامة مشروط بتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة في المجتمع، فتقدم المجتمعات مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بتقدم المرأة وقدرتها على المشاركة الفعالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبتعزيز دورها في المجتمع والقضاء على كافة اشكال التمييز ضدها (١٠).

### شروط التنمية بالمشاركة والتنمية المستدامة :

- الحق في التنمية هو حق من حقوق الانسان وان الانسان هو محور التنمية.
- ان معدل السكان ومعدل نموهم عنصران من العناصر التي تؤثر على التوازن بين السكان والتنمية، ولكنه ليس العنصر الوحيد؛ فمعدلات الاستهلاك أيضاً تؤثر تأثيراً مباشراً على عملية ادارة الموارد الطبيعية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمنظومة البيئية .
- ان الأهداف والسياسات السكانية جزء لا يتجزأ من التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يتحمل هدفها الرئيسي في تحسين مستوى المعيشة وتوعية الحياة لجميع الأفراد .
- أهمية التمويل لبرامج التنمية الاجتماعية والبشرية وتزوير هذا التمويل يشكل دأبم .
- مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة هدف في حد ذاته، كما أنه شرط أساسي للنجاح في تحقيق أهداف التنمية، ولذلك هناك ضرورة لان تتمتع المرأة بكافة حقوقها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وإزالة كافة اشكال التمييز ضدها .
- ضرورة ان توضع دولتنا على الاتفاقيات الدولية لإزالة كافة اشكال التمييز ضد المرأة واتخاذ ما يلزم لتنفيذ أحكامها سواء من خلال القانون او عن طريق المناهج التعليمية ووسائل الاعلام .
- أهمية حشد الجيود الحكومية وغير الحكومية لمحور أمية المرأة، مع توسيع مفهوم محور الأمية ليشمل محور الأمية الثقافية والصحية والقانونية والسياسية والأمية التكنولوجية على وجه الخصوص .
- ان تعليم المرأة ومشاركتها في النشاط الاقتصادي هو ضرورة لتعكيها من المشاركة في صنع القرار على كافة المستويات، وقيامها بأداء نشاطاتها المتعددة والمتكاملة كام وكمواطنة منتجة.

النساء على الرجال، بالذات فى أعقاب الحروب الكبرى، التى كانت تأتى على أعداد كبيرة من الشباب والرجال.

وأغلب الظن أن حرص هؤلاء العلماء على إثبات هذا المفهوم، هو الذى أوقعهم فى بعض الأحيان فى عدد من الأخطاء، وهو أمر طبيعى ووارد بالقياس لظروف العصر وإمكاناته المتاحة، ولكن البعض فسّر ذلك على أنها مغالطات، فقادت إلى الاعتقاد بأنهم كانوا يطوعون معلوماتهم فى طب النساء لخدمة هذا الهدف، والأمثلة على ذلك كثيرة، أتت منها مثلاً رأى أرسطو فيما يخص عدد الثنايا الموجودة فى جمجمة الرجل، التى تفوق مثيلاتها لدى المرأة؛ وذلك على اعتبار أن مخ الرجل أكبر حجماً من مخ المرأة، ولذلك فهو فى حاجة إلى مزيد من التهوية التى توفرها تلك الثنايا (٢٧). هذه النظرية التى استمرت حتى إلى عصرنا الحالى، بالرغم من تغير ظروف العصر والإمكانات المتاحة، حيث ساد الاعتقاد أن رأس الرجل أكبر حجماً من رأس المرأة، وبالتالي فحجم مخ الرجل يفوق المرأة، ولذلك فهو يتمتع بذكاء أكثر من المرأة. مع أن الثابت أن عدد الثنايا واحد لدى الجنسين. هذا بالإضافة إلى أن أرسطو كان يهتم فيما يخص التشريح الفسيولوجى للمرأة بالجانب النظرى فقط، دون الممارسة العملية أو العلاجية.

مثال آخر من نفس النوعية يسوقه أرسطو أيضاً، عندما يذكر أن الرجل لديه عدد أكبر من الأسنان عن المرأة (٢٨)، حيث يربط بين ذلك وبين طول عمر الرجل، الذى على حد تفسيره، يكون له القدرة على مضغ الطعام مضغاً جيداً، ومن ثم تكون قدرته على الهضم أفضل. وهو خطأ من جانب أرسطو لأنه من المعروف أن كل جنس يتمتع بنفس عدد الأسنان على الأقل فى البداية (٢٩).

هذا بالنسبة لبعض الأمثلة الخطأ التى وقع فيها أرسطو، أما بالنسبة للهيپوقراطيين، فمن الممكن أن وقعهم فى عدد من الأخطاء يرجع إلى أنهم كانوا لا يترددون فى الربط بين معلوماتهم عن التشريح الفسيولوجى للحيوانات الثديية والمرأة، بالذات عندما كان يتخذ وجود مثال بشرى حى لديهم أو طالما لم يتوفر لديهم ما يثبت العكس (٣٠).

الطابع التنموي لا يقدر على القيام بها سوى المرأة مثل : الأعمال الادارية والتنظيمية والطبية والتعليمية .

ان عوائد برامج التنمية تعود الى العناصر البشرية وخاصة المرأة، وللاستفادة من هذه العوائد لا بد من التوعية باهمية تلك البرامج، وحث المرأة على المشاركة فيها والمتابعة لها، واشعارها بانها جزء لا يتجزأ من تلك البرامج ( خاصة الصحية والتعليمية والاقتصادية ) .

ومع الاقرار باهمية تلك الادوار التي يمكن ان تقوم بها المرأة في عملية التنمية، فان السؤال المطروح هو : ما مدى مساهمة المرأة في مجتمع الامارات في العملية التنموية؟ وما مدى فاعلية الادوار التي قامت بادائها؟ والاهم - والمرتبط بذلك ايضاً الضرورات البنائية المختلفة التي حتمت، بل وتحتم في المستقبل، مشاركة المرأة في تنفيذ العديد من البرامج التنموية، هذا ما سنعالجه في الصفحات القادمة من خلال عرضنا لنماذج التنمية في دولة الإمارات، ومن ثم ننتقل لمناقشة الادوار المتاحة للمرأة في هذه النماذج.

## ٢ - نماذج التنمية في دولة الامارات : . Models of development in U.A.E.

تمثل التجربة التنموية لدولة الامارات العربية المتحدة نموذجا للتنمية التي توازن بين التحرر الاقتصادي وبين الدور التحديتي للدولة، فالتحرر الاقتصادي يحقق للمجتمع انطلاقة اقتصادية، كما يسمح لرأس المال بالحركة في الداخل والخارج، كما يسمح ايضاً بحرية الاستثمار وخلق مناخ للشقة تنمو من خلاله المخبرات من الداخل، وتنمو من خلاله ايضاً روح المبادر الاقتصادية والمغامرة في عمليات الاستثمار، اما الدور التحديتي للدولة فإنه يعمل على ضبط عملية التحرر الاقتصادي ويضع الصياغات القانونية لها من ناحية، كما يقوم بدور فعال في ارساء دعائم البنية الاقتصادية وبناء الهياكل الاقتصادية الضرورية وتقديم الخدمات الاجتماعية والثقافية التي تحقق رفاهية الشعب من ناحية أخرى . (١٧)

ان هذا التوازن بين تحرير الاقتصاد والدور التحديتي للدولة كان سمة بارزة في تجربة التنمية في الامارات منذ ان بدأت عام ١٩٧١م ( تاريخ قيام الإتحاد بين الامارات المختلفة ) وحتى الآن، ومع ذلك فان المتتبع لتجربة التنمية منذ بدايتها وحتى الآن يكتشف وجود تباينات في المراحل التي مرت بها هذه التجربة. ففي المرحلة الاولى لهذه التجربة ظهر تأكيد واضح على الجوانب الاقتصادية: رفع مستوى الدخل الفردي، وبناء الهياكل الاقتصادية والبنية الاساسية وتوفير الحاجات الاستهلاكية الضرورية للسكان، وقد امتدت هذه المرحلة منذ عام ١٩٧١م وحتى عام ١٩٨٠ تقريباً، أما المرحلة الثانية والتي بدأت منذ عام ١٩٨٠م ( أو قبل ذلك بقليل )

وحتى الآن، فقد تميزت بمحاولة إيجاد توازن بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، وهذا التقسيم لا يعني بحال ان الجوانب الاجتماعية والإنسانية لم تكن موجودة في المرحلة الأولى، ولكن يعني أن الأهمية النسبية للمتغيرات التنموية التي كان يتم التركيز عليها قد اختلفت هنا وهناك، وقد كان هذا أمراً منطقياً في ضوء الظروف التي كانت تعيشها دولة الامارات قبل اكتشاف النفط حيث الاقتصاد التقليدي الذي كان يتطلب جهداً كبيراً لتحديثه وبناء هيكله .

(ولقد بدأت المرحلة الأولى من تجربة التنمية في عام ١٩٧١م وامتدت حتى عام ١٩٨٠م، ولقد جاء في أولويات الوثيقة الخاصة بأهداف التنمية والصادرة عن مجلس الوزراء بتاريخ ١٨/٤/١٩٧٤م أن التنمية تتم (على أساس متوازن بالنسبة للدولة ككل وعلى مستوى الامارات، ويتم النمو الاجتماعي المتوازن جنباً الى جنب مع التنمية الاقتصادية ليتوافر في كل الأحوال مستوى حضاري واحد في كل الامارات" كما اكدت الوثيقة على أن الانسان هو غاية التنمية وأن الخدمات الاجتماعية هي حق له وأن رفاهية المجتمع والأجيال القادمة هي هدف أساسي للتنمية، ورغم هذا التأكيد على التوازن بين السياسات، الا أن الواقع قد كشف عن اهتمام واضح في هذه المرحلة بالجوانب الاقتصادية الهيكلية بحيث توضع قاعدة متينة يستطيع الاقتصاد الوطني أن ينطلق عليها بعد ذلك). لقد قامت السياسة التنموية في هذه المرحلة على ثلاثة محاور: (١٧)

١. استكمال اجزة الدولة الاتحادية والتوسع في التنظيمات الحكومية للإمارات.
٢. توجيه الاستثمارات الى القطاعات الأخرى غير النفطية لكي لا يكون النفط هو المصدر الوحيد للدخل القومي .
٣. تطوير البنية الأساسية وتوفير الخدمات الضرورية للسكان .

ولقد عكست هذه الفترة تكاتف الجهود الحكومية الاتحادية والإقليمية مع جهود قطاع الأعمال الحكومية وقطاع الأعمال الخاص، قد نفذت الحكومة المشروعات الكبرى في قطاع النقل والمواصلات والإسكان كما قدمت خدمات الصحة والتعليم كما عملت على رفع مستوى الأجور وتقنين المنح والإعانات الاجتماعية لمن يحتاجها، ولذلك قد فاقت الاستثمارات الحكومية نظيرتها في قطاع الأعمال الخاص (٣٨٤٨ مليون درهماً في مقابل ٨٢١١ مليون درهم بالأسعار الجارية عام ١٩٧٥م، وزادت هذه الأرقام زيادة ملحوظة عام ١٩٨٠ حيث كانت ١٢٤٥٤ مليون درهماً في مقابل ١٧.٧٠١ مليون درهم عام ١٩٨٠م بمعدل زيادة قدره ٢٦٠% بالنسبة للاستثمارات الحكومية في مقابل ١٦٠% بالنسبة لاستثمارات قطاع الأعمال (١٨)

ولقد بدأت المرحلة الثانية في تجربة التنمية في دولة الإمارات بعد عام ١٩٨٠م، ورغم أن  
عوازن القائم بين الحرية الاقتصادية لقطاع الأعمال الخاص والأنشطة التحفيزية للحكومة قد  
بتمت قائما كسمة أساسية حاكمة لتجربة التنمية في دولة الإمارات، إلا أن حقبة الثمانينات قد  
سعت بسمات خاصة جودت من التجربة التنموية وميزتها عن المرحلة السابقة عليها، ومن أهم  
مات نموذج التنمية في هذه الفترة :

( الاتجاه نحو التنمية الإنتاجية بتنمية قطاعات الانتاج خارج قطاع النفط خاصة قطاع  
الزراعة والصناعة.

( الاتجاه نحو تدعيم الخدمات التي تقدم للسكان من حيث حجم ونوعية الخدمات التي  
تقدمها الدولة .

( الاتجاه نحو التخطيط حيث شرعت الدولة في تنفيذ مشروع خطط خمسية بدأت بالخط  
الأولى في عام ١٩٨١م ( رغم أن وزارة التخطيط قد انشئت عام ١٩٧٢م ) .

( الاهتمام بتنمية الموارد البشرية حيث جاء في مذكرة وزارة التخطيط بشأن مشروع الخط  
الخمسية الأولى .

العنل على تصحيح الخلل في التوازن السكاني والموارد البشرية في الدولة يتصدر أهداف  
خطة الخمسية الأولى، ويتطلب تحولا أساسيا في مضمون وأساليب التخطيط التنموي في  
ولة، والذي من شأنه إعادة التوازن والترابط بين جميع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية  
في حد سواء، وهذا يتطلب التركيز على تنمية الموارد البشرية كمحور أساسي للتخطيط  
نام (١٣) وبناء على ذلك يمكن القول ان جهود التنمية في هذه المرحلة قد اندفعت نحو الإهتمام  
جوانب الاجتماعية والبشرية، والتركيز على خلق آليات عمل mechanisms جديد في  
جال الانتاجي والبشري .

وتعكس المؤشرات التنموية هذا الاتجاه، فمن الناحية الاقتصادية ظهر نمو واضح في  
لما عي الزراعة والصناعة، ففي المجال الزراعي شجعت الدولة استقرار المواطنين في القرى التي  
تبا بالكهرباء والمياه، كما قدمت لهم الدعم المالي لعمليات استزراع الأرض، ومدتهم بالبنود  
لكيا ويات، وضمنت لهم تسويق المحاصيل، ولذلك فقد ارتفعت جملة المساحة المزروعة في  
ولة بن ١٤٠ ألف هكتار عام ١٩٧٥م إلى ٣٧٣ ألف هكتار عام ١٩٨٥م إلى ٤٥٤ ألف هكتار  
م ١٩٩٠م، وحقق قطاع الصناعة قفزه كبرى خلال هذه الفترة حيث وصل عدد المنشآت  
تصنيعية المدون عنها بيانات الدليل الصناعي الصادر عن وزارة المالية والصناعة عام  
١٩٩٠م إلى ٥٦٩ منشأة صناعية تعمل في سبع مجالات صناعية هي : (١٠)

(١) الصناعات الغذائية . (٢) صناعة الأخشاب . (٣) صناعة العرق .  
(٤) الصناعات الكيماوية . (٥) الصناعات التحويلية . (٦) صناعة منتجات الخامات غير المعدنية  
(٧) صناعات تحويلية متفرقة، ولقد أدت هذه السياسات الى تخيير الدور الذي تسهم به هذه  
القطاعات من العخل القومي.

وعلى الجانب الآخر استمر الدور التحديثي للدولة في تطوير البنية الأساسية والمرافق  
العامة . وترتب على ذلك ن ارتفع انتاج الكهرباء من حوالي ١٠١٤١٧ مليون كيلوات /ساعة عام  
١٩٨٣م الى ١٧٠٨٠ مليون كيلوات /ساعة عام ١٩٩٠م وبإحصاءات عام ١٩٨٥م وصل انتاج  
المياه النقية الى ٥٤٦ مليار جالون، ووصلت اطوال الطرق ٢٢٠٠٠٠ كم عام ١٩٨٥ وعدد  
المواني بطول أرصفة يبلغ ٤٦ كيلو متراً، كما ارتفع عدد الوحدات السكنية التي نفتتها الدولة  
وظهر اهتمام بنوعية السكن ومدى اتساعه، وتميزت هذه الفترة بإعطاء دفعة قوية للتعليم  
وتمثل ذلك في الزيادة الملحوظة في عدد المدارس التي ارتفعت من ٥٥١ مدرسة عام ١٩٨٥م  
بعد فصول قدرها ٨٨٣٠ فصلاً الى ٧٨٢ مدرسة عام ١٩٩١م بعدد فصول قدرها ١٥ ألف فصلاً  
دراسياً، كما توسعت الدولة في مشروعات محو الأمية وتعليم الكبار، فوصل عدد مراكز محو  
الأمية الى ١١٥ مركزاً تضم ٢١٠.٠٠٠ ألف منتسباً عام ١٩٨٥م الى ٣٧٠ مركزاً تضم ٢٣٨ ألف  
منتسباً عام ١٩٩١م وتوجت الجهود التعليمية بإنشاء جامعة الإمارات في العام الدراسي  
١٩٧٧م / ١٩٧٨م بمدينة العين وهي تضم الآن ٨ كليات .

وتوسعت ايضاً الخدمات الصحية فارتفع عدد المستشفيات من ٢٥ مستشفى عام ١٩٨٤م  
الى ٢٩ مستشفى عام ١٩٩٠م وازداد عدد مراكز الرعاية الأولية حتى وصل الى ٩٣ مركزاً عام  
١٩٩٠م وأوليت عناية خاصة لصحة التلاميذ حيث وصل عدد مراكز الصحة المدرسية الى ٤٤٩  
عام ١٩٩٠م كما وصل عدد مراكز رعاية الأمومة والطفولة الى ٦٦ مركزاً من نفس العام (٢١).

ونستطيع من خلال المقارنة بين المرحلتين اللتين مرت بهما تجربة التنمية في دولة الامارات،  
وفي ضوء الأرقام المعبره عن كل مرحلة أن نكتشف ان هذه التجربة قد نجحت إلى حد بعيد في  
تحقيق معدلات عالية من النمو في المجالات المختلفة، وأن هذه المعدلات قد مالت مع تقدم تجربة  
التنمية الى الاهتمام بالخدمات الاجتماعية بحيث تحقق نمواً متوازناً بينها وبين الجوانب  
الاقتصادية، والسؤال المنبثق عن عرضنا لتلك الخطط التنموية يتمثل في مدى نصيب المرأة في  
تلك المعدلات من النعم من ناحية، ومدى مساهمة المرأة في الارتفاع أو الإنخفاض لتلك المعدلات  
من ناحية أخرى، هذا ما ستجيب عليه الفقرات التالية والمخصصة لمناقشة أدوار المرأة في التنمية  
في مجتمع الإمارات.

## الأدوار المتاحة ومشاركة المرأة في التنمية بدولة الإمارات :

تحدد الأدوار المتاحة للمرأة في التنمية في مجالات عديدة، نستطيع القاء الضوء على أهمها، الإنخراط في سوق العمل والمشاركة الأسرية والمشاركة الثقافية ثم المشاركة المجتمعية في المساهمة بصياغة السياسات التنموية.

### المرأة في الوظيفة العامة :

قبل استعراض وجود المرأة الإماراتية في سوق العمل نقدم قانون التوظيف الذي أتاح لها الإنخراط في هذه السوق .

### المراقون قانون التوظيف :

تتمتع المرأة بمميزات خاصة في قانون التوظيف، فهي على الرغم من أنها تتقاضى نفس مرتب الرجل في الوظيفة أو العمل الواحد، فقد راعى المشرع الظروف الخاصة التي تتعرض لها المرأة في حياتها العامة والخاصة ومنحها عدة ميزات أهمها .

مادة ( ٥١ ) تمنح الموظفة إجازة خاصة بمرتب لمدة شهر ونصف عند الوضع ولا تحسب هذه الإجازة من إجازتها .

مادة (٥٢) تمنح الموظفة المسلحة التي يتوفى عنها زوجها إجازة خاصة بمرتب كامل ولا تحسب من إجازاتها الأخرى مدة أربعة أشهر وعشرة أيام من تاريخ الوفاة وذلك تنفيذاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

مادة (٥٣) يجوز للوزير المختص منح (الموظف / الموظفة ) إجازة بمرتب كامل لمدة لا تتجاوز شهرين إذا اقتضت الظروف أن يرافق ( زوجته / زوجها ) أو أحد ابنتهما أو أحد والديه لعلاج في الخارج . (٣٧)

### مشاركة المرأة في سوق العمل : المحددات والمؤشرات :

لا شك أن الواقع السكاني يعكس مدى الضرورة الملحة لمشاركة الإناث في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم حتمية وجودها في سوق العمل. ومن ناحية أخرى تنعكس هذه المشاركة على المرأة في معدلات دخول الإناث في سوق العمل التي تتوقف بدورها على عدة عوامل مثل أهمها حجم السكان الإناث في المجتمع، والسياسات التعليمية والتربوية والعادات والتقاليد الاجتماعية، وتعرض في الفقرات القادمة لهذه العوامل على أن نقدم فيما بعد عرضاً مفصلاً لحجم المشاركة الفعلية في سوق العمل مدعمين عرضنا بالإحصاءات المتاحة.

أما عن حجم السكان فتشير البيانات السكانية إلى أن المرأة في مجتمع الإمارات شكلت من الناحية العددية نسبة ٣١٪ زادت إلى ٣٥٪ ثم إلى حوالي ٤٠٪ من جملة السكان عام ١٩٨٠م، ١٩٨٥م، ١٩٩٠م على التوالي، ومع تزايد هذه النسبة، إلا أن مشاركتين لازالت ضئيلة كما سنوضح فيما بعد .

أما عن السياسات التعليمية، فإن الدولة إتاحت الفرصة كاملة ومتكافئة في مجالات التعليم والتدريب لكل من الذكور والإناث، كما كان لظفره الاجتماعية والاقتصادية أثر كبير في تغيير المناخ الاجتماعي في البلاد، والتخلص من كثير من الممارسات القديمة، ومن أهمها الإحجام عن تعليم البنات، فقد أظهرت النتائج الإحصائية عام ١٩٦٨م أن نسبة الأمية في صفوف المرأة في دولة الإمارات بلغت ٩٠٪ وبين النساء في الفئة العمرية ٦١ سنة فأكثر ٩٩.٤٪ إلا أن هذه النسبة قد انخفضت إلى ٣٦.٩٧٪ عام ١٩٨٠م وإلى أقل من ٣٠٪ عام ١٩٨٥م ولقد فتحت المدارس أبوابها لتتلقى آلاف الطالبات من الجنسين، ويلاحظ أن نسبة الإناث الطالبات في تزايد مستمر فلقد كانت تلك النسبة ٣٩.٢٪ في العام الدراسي ٧٢-١٩٧٣م وارتفعت إلى ٤٦.٨٪ في العام الدراسي ٨٣-١٩٨٤م وإلى ٤٨.٩٪ في العام الدراسي ٨٥-١٩٨٦م وقد وصلت هذه النسبة أقصى معدلاتها ٥١.٥٪ عام ٩٢-١٩٩٣م كذلك فقد أظهرت الإحصاءات أن هناك زيادة في نسبة حصول الإناث المختلفة من ٣٦.٣٪ عام ٧٠-١٩٧١ إلى ٤٨.٨٪ عام ٩٢-١٩٩٣م وزيادة نسبة الحصول المختلطة ٣٦ إلى ٦٩.٦٪ بين العامين المذكورين وزيادة في نسبة مساهمة المرأة (مواطنه ووافدة) في البيئة التعليمية من ٢٪ إلى ٥٩٪ في العامين المذكورين ٩٢-١٩٩٣م .

هذا، وقد شكل افتتاح الجامعة بدولة الإمارات قفزه نوعية بالنسبة لتعليم المرأة، حيث كانت العادات والتقاليد تحول أحيانا دون إرسال الفتيات للتعليم في الجامعات العربية والأجنبية، وقد شهد عام ١٩٨٠م - ١٩٨١م تخرج أول دفعة من طلبة الجامعة إذ بلغ عدد الخريجات ١٩٤ خريجة يمثلن ٤١٪ من إجمالي خريجي تلك السنة، ولقد وصل عدد الخريجات إلى (٦٧٠) خريجة في العام الدراسي أي بنسبة ٦٤.٣٪ من مجموع الخريجين.

وفي العام الدراسي ٨٩-١٩٩٠م بلغ عدد المتحقين بالجامعة (١٥٠٠) منهم ٤٥٠ طالبا بنسبة ٣٠٪ و (١٠٥٠) طالبة بنسبة ٧٠٪، والسؤال هنا إلى أي مدى أثر التعليم على مشاركة المرأة في سوق العمل؟ نؤجل الإجابة على ذلك حتى نستكمل بقية العوامل الاجتماعية المؤثرة على مشاركة المرأة في سوق العمل . (١٣)

وتعد العوامل الاجتماعية والثقافية من أهم العوامل المحددة لانخراط المرأة في سوق العمل وتتمثل أهم هذه العوامل في الرغبة في الاستقلال وتأكيد الذات واكتساب الخبرات، التأكيد على الحق في العمل، والايمان بعدم وجود التفرقة في العمل بين الذكور والإناث وقناعة المرأة العاملة بأنه لا يقع أي ضرر من العمل على المستوى الفردي أو الأسري أو الاجتماعي .

### العوامل الثقافية :

لا شك أن العوامل الثقافية المحددة لانخراط المرأة في سوق العمل كثيرة، فهناك من العوامل ما يؤدي عمل المرأة، وهناك ما يعارض عملها فالقيم الاجتماعية مثلا كواحده من العوامل الثقافية الهامة والمؤثرة في حركة المرأة في سوق العمل تتفاوت في نظرتها تجاه هذه القضية .

وبما أننا نتحدث في هذه الدراسة عن العلاقة بين العوامل الثقافية وعمل المرأة فإننا نركز على القيم المرتبطة بالعمل فقط والملاحظ أن هناك بعدا إجتماعيا وإنسانيا لقيم العمل نعرفها من خلال فمينا لما يلي :-

- ١) التوازن والإستقرار العائلي .
- ٢) التوازن والاستقلال الاقتصادي .
- ٣) التوازن النفسي للمرأة العاملة .
- ٤) ان العمل مصدر لكرامة الإنسان .
- ٥) ان العمل كقيمة إجتماعية وأخلاقية يعتبر العمود الفقري لمجموع القيم الأخرى .
- ٦) ان الانخراط في العمل المنتج يرفع من وعي المرأة العاملة لمفهوم التنمية والبناء والنهوض بالمجتمع . (١٢)

ومن العوامل الثقافية الأخرى التي ساهمت الدولة بخلقها لدفع حركة العمل بالنسبة للمرأة المواطنة مجموعة المؤسسات الثقافية والاجتماعية التي تأسست منذ العام ١٩٧١م وأهمها ما يلي :-

- ١) انشاء الاتحاد النسائي بالدولة .
- ٢) تنظيم إطار الجمعيات النسائية مع تجميع جهود المرأة .
- ٣) صدور الدستور المؤقت والمؤقت وإهتمامه باوضاع المرأة .
- ٤) التمثيل النسائي في المؤتمرات الدولية .

ولقد اهتم دستور الامارات بالمرأة ومن أهم الموارد الخاصة بها تلك التي تركز على الجوانب الأساسية بالنسبة لوضع المرأة في المجتمع ومن أهمها : .

- ١) حقوق المرأة في الإسلام مع حماية الأسرة .
- ٢) العدالة الإجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات .
- ٣) كفاءة التعليم والرعاية الإجتماعية والاقتصادية للمرأة .
- ٤) حق المرأة في العمل والملكية في حدود الشرائع الإسلامية .
- ٥) حرية التعبير عن الرأي . (١٥)

من الملاحظ إنه كلما قدمت الدولة تشريعاتها لنهضة المرأة، كلما ظهرت آراء واتجاهات تناهض عمل المرأة، ولعل ذلك يعود الى غلبة العوامل الإجتماعية الدافعة الى عدم انخراط المرأة في سوق العمل. والتي أهمها إرتفاع نسبة الأمية نسبياً، وبيرون العادات والتقاليد التي تفضل الزواج المبكر للمرأة بدلا من العمل، كذلك تطوّر مشكلات المرأة المتزوجة، والمرأة الأم هذا القطاع من النساء العاملات اللواتي يعانين من مشكلة تربية الأبناء عن محقات في ذلك لأن الإعتقاد على المربيات الوافدات كان له عميق الأثر على ثقافة الأبناء وسلوكياتهم وبالتالي يبرز هذه المشكلات كان دافعا لعودة المرأة للمنزل بدلا من المساهمة في سوق العمل، وإذا كان لنا من رأي في هذه القضية، فالتنا نرى أن عمل المرأة بالمنزل إذا كان منتجا ومحققا معدلات عالية من الإنتاجية وتقدّمه الدولة ضمن موازينها الاقتصادية فإن ذلك يعد تطور للمرأة على جميع المستويات .

وفيما يلي نستعرض جوانب مشاركة المرأة في كل من سوق العمل، ونبدأ بإبراز حجم قوة العمل النسائية.

### حجم قوة العمل النسائية : .

يعتبر مجال الاستخدام وقوة العمل من أهم المجالات المتصلة بتنمية الموارد البشرية لارتباطها الوثيق بعملية الإنتاج والتقدم الاقتصادي والاجتماعي .. وتتم معرفة مساهمة المرأة في قوة العمل من خلال دراسة خصائص قوة العمل وتوزيعاتها المختلفة، ويتضمن ذلك رصد نسبة عدد المشتغلات بكل قوة العمل وتوزيعهن حسب النشاطات الاقتصادية والمهنية التي يساهمن فيها . مع بداية الثورة التعليمية عام ١٩٧٥م في مجتمع الامارات وتوقع امكانية تزايد أعداد النساء في القوى العاملة بشكل ملحوظ، فان البيانات الاقتصادية تكشف وتوضح عكس هذه التوقعات .. فعلى الرغم من أن الإناث يشكلن ٤٠٪ من جملة السكان في عام ١٩٨٠م

- ١٩٩٠م إلا أنهن لم يشكلن سوى ٣.٤٪ من جملة قوة العمل عام ١٩٨٠م، ارتفعت الى ٥.٩٪ عام ١٩٨٥م ثم وصلت الى ١١.٤٪ عام ١٩٩٠م بين العائلات في النشاط الإقتصادي وهي نسبة متدنية جدا وظلت النسبة الباقية من الإناث متفرغات للأعمال المنزلية (أي ربات بيوت) ونسبة قدرها ٢٠.٥٪ مازلن في التعليم، وهناك فرقاً معنوياً بين نسبة المواطنات وغير المواطنات داخل قوة العمل، حيث وصلت نسبة غير المواطنات داخل قوة العمل إلى ٢٤.٤٪، زادت إلى ٣٥.٣٪ ما بين ١٩٨٠ و ١٩٨٥، ويمكننا أن نلاحظ ذلك من الجدول رقم ( ١ ) .

ولكن ما هي أنواع الأنشطة الإقتصادية التي تعارسها الإناث؟

### جدول رقم (١)

#### توزيع القوة البشرية الوطنية من الإناث

( ١٥ الى ٦٥ ) حسب موقعهن داخل أو خارج قوة العمل

مجموع	خارج قوة العمل			داخل قوة العمل			السنة	الجنسية
	جملة خارج القوة البشرية الإناث	طالبات	مفرغات للأعمال المنزلية	جملة قوة العمل	متعلون	مشتغون		
٧٢٩٦٦	١٥٠٢٦	٧٩٤٨	٥٤١٠٣	١٨٧٦	٥٢	١٨٢٤	١٩٨٠	مواطنات
١٠٠.٠	٪٢٧.١			٪٢٣.٩				٪
٧٨٤٤٧	٨٣٤٥٠	٧١٩٥١	٥٦٤٩٦	٣٩٧٧	١٤٣	٣٨٥٤	١٩٨٥	مواطنات
١٠٠.٠	٪٢٥.٤			٪٢٤.٦				٪
١٠٨٠٣٨	٨١٦٤٧	٤٧٦٧	٧٦٨٨٠	٢٦٣٩١	٨٧٨	٢٥٥١٣	١٩٨٠	غير مواطنات
١٠٠.٠	٪٢٧.٦			٪٢٤.٤				٪
١٧٣٩٣٢	١١٢٥١٥	٩٨٠٥	١٠٢٧١٠	٦١٤١٨	١١٩٦	٦٠٢٢٢	١٩٨٥	غير مواطنات
١٠٠.٠	٪٢٤.٧			٪٢٥.٣				٪
١٧١٩٦٥	١٤٣٦٩٨	١٢٧١٥	١٣٠٩٨٣	٤٨٣٦٧	٩٣٠	٢٧٣٣٧	١٩٨٠	جملة الإناث
١٠٠.٠	٪٢٣.٦			٪٢٦.٤				٪
٢٦١٢٨٠	١٩٥٩٦٥	٣٧٧٥٦	١٤٨٢٠٩	٦٥٤١٥	١٣٣٩	٦٤٠٧٦	١٩٨٥	جملة الإناث
١٠٠.٠	٪٢٥			٪٢٥.٠			١٩٨٥	٪

المصدر: وزارة التخطيط دولة الإمارات العربية المتحدة - المراجعة الإحصائية السنوية ١٩٩٢ .

### النشاط الإقتصادي للإناث :

من الملاحظ أن الأنشطة الإقتصادية في مجتمع الإمارات تتنوع وتختلف بسبب التغييرات الإقتصادية والإجتماعية التي سبقت الإشارة إليها، وتختلف المساهمة في تلك الأنشطة حسب المستوى التعليمي والتركيبة العمرية والحالة المهنية للأفراد، هذا وتوضح قطاعات الأنشطة الإقتصادية التي تساهم فيها المرأة من الجدول رقم (٢)، إذ يلاحظ أن الإناث

يعملن في جميع الأنشطة الاقتصادية تقريباً، ولكن بنسب متفاوتة اقلها في قطاع الزراعة، حيث بلغ عددهن ٢٣ زاد الى ٣٨ ثم الى ٤٨ أنشئ في السنوات ٨٠، ٨٥، ١٩٩٠ على التوالي، كما تتركز اعلى نسبة منهن في قطاع خدمات المجتمع العامة والخدمات الاجتماعية والشخصية حيث تصل نسبة العاملات في هذا القطاع ٧٦٪ زادت الى ٨٤٪ ثم ٨٨٪ في السنوات ٨٠، ٨٥، ١٩٩٠ على التوالي، وهذه النسبة بين الإناث المواطنات أعلى من مثيلاتها الخاصة بغير المواطنات حيث تصل الى ٩٤٪ مقابل ٨٨٪ على التوالي.

أما باقي الإناث فتوزع على الأنشطة الأخرى، تبلغ ٢٪ في قطاع الصناعة والكهرباء، كما تبلغ ١٠٪ قطاع خدمات البيئه الأساسية (التشبيد - النقل - المواصلات - التجارة - البنوك والتعمير) ويلاحظ أن هناك تركيزاً شديداً بين الإناث في قطاع الخدمات، يأتي من قبل المواطنات بسبب عدم القدرة على مواجهة التحديث، إما بسبب العادات والتقاليد التي تفضل عدم الاختلاط بين الجنسين، أو بسبب عدم القدرة على مواجهة متطلبات التحديث نفسه، ومن ثم يتجهن الى ممارسة الأنشطة الحكومية التقليدية التي لا تحتاج الى مهارات عالية. اما زيادة نسبة الإناث الواقفات في قطاع الخدمات فتأتي لأن عدد كبيراً منهن يعملن في قطاع الخدمات العائليه كسريبات وخادمات لدى الأسر الخاصة.

### جدول رقم (٢)

#### توزيع قوة العمل الإناث على القطاع الحكومي والخاص

في السنوات ١٩٨٠ - ١٩٨٥ م - ١٩٩٠ م

القطاع	مواطنات			غير مواضات			الجملة
	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	
السنوات	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	
حكومة او قطاع عام	٨٦,٢	٩١,٤	٩٤,٠	٤٥,٠	٣٦,٩	١٦,٥	٢١,٤
مؤسسات خاصة	٤,٣	٤,٥	٥,٠	٣,٣	١,٣	١,٤	١٤,٢
بيوت منسأة	٩,٣	٣,٠	٠,٩	٢٨,٧	٥٣,٨	٦٨,٦	٢٤,٤
الجملة	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	
قوة العمل ( الإناث )	١٨٣٥	٣٨٨٥	٨٧٩٨	٢٦٠٣٣	٦٠٩٦٧	١٣١٨٢٤	٢٤٨٥٢

المصدر: وزارة التخطيط دولة الإمارات العربية المتحدة الجمعية الإحصائية ١٩٩٢.

نلاحظ من الجدول السابق رقم (٢) أن الإناث ينتشرن في جميع قطاعات العمل الحكومية وغير الحكومية ونستخلص من هذا الجدول بالنسبة لمجموع قوة العمل أن الغالبية تعمل في قطاع الخدمات بدون منشأة وأن نسبة العاملات منهن في هذا القطاع في زيادة مستمرة حيث زادت من ٢٧٪ الى ٥٠,٦٪ ثم الى ٦٤,٤٪ خلال السنوات ٨٠، ٨٥، ١٩٩٠ على التوالي، تليها

نسبة المشتغلات في قطاع الحكومة والقطاع الخاص والتي شهدت انخفاضا معاكسا من ٤٧,٧٪ الى ٣٠,٩٪ ثم الى ٢١,٤٪ خلال نفس الفترة، كما انخفضت كذلك نسبة العاملات في القطاع الخاص من ٢٤,٨٪ الى ١٤,٢٪، وهذا الانخفاض في النسبة، لا يعني بالضرورة انخفاضا في حجم قوة العمل من الإناث في هذا القطاع أو ذلك، وإنما هو انخفاض نسبي صاحب الزيادة الكبيرة في قوة العمل، ومن ثم فهو تغيير في هيكل توزيع الإناث على قطاعات العمل، أما حجم قوة العمل فقد شهد زيادة كبيرة خلال السنوات العشر السابقة، نلاحظ أيضا من الجدول وجود اختلاف في هيكل توزيع الإناث المواطنات عن مثيله الخاص بغير المواطنات حيث نجد أن الغالبية العظمى من الإناث المواطنات يعملن في القطاع الحكومي وأن نسبة العاملات منهن في هذا القطاع قد زاد من ٨٦,٢٪ الى ٩٤,١٪ وأن نسبة قدرها من ٤,٣٪ الى ٥,٠٪ تعمل في المنشآت الخاصة وأن نسبة قليلة جدا تعمل بدون منشآت.

إن الجداول السابقة أوضحت لنا مساهمة القوة العاملة النسائية في قوة العمل وتوزعها على القطاعات، وأوضحت كذلك مدى تواضع نسبة مساهمة الإناث المواطنات في قوة العمل، وذلك على الرغم من زيادة هذه النسبة الى ثلاثة اضعاف ما كانت عليه خلال الفترة من ١٩٨٠ حتى ١٩٩٠ وهذا أثر انخفاض نسبة المتعلمات، وتأثير العادات والتقاليد الاجتماعية التي لا تشجع انخراط المرأة في سوق العمل مما أدى الى تواجدها بنسبة ١١,٤٪ فقط من جملة قوة العمل البالغة ٧٨٢٨٢ في عام ١٩٩٠ م - (٣٦)

على الرغم من تلك المساهمة المتواضعة، فإن هذه الزيادة في حد ذاتها توضح أن الجهود المستمرة التي تبذلها الدولة والعناية والاهتمام الكبيرين واعتقاد القيادات السياسية في الامارات العربية المتحدة الراسخ بضرورة تنمية الموارد البشرية ورفع مستواها العلمي والفني وإتاحة الفرصة أمام الأجيال الجديدة من الذكور والإناث للوصول الى أعلى مستويات التعليم والتدريب، كل هذه الجهود سوف توفر المناخ اللازم وتفتح الأبواب على مصراعها بصورة أكبر امام المرأة للانخراط في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتمكينها من المشاركة في وضع وتحديد البنى والهيكل الاقتصادية والسياسات في عملية الانتاج ذاتيا .

وما يؤكد هذه الجهود تطور ميزانية التنمية خلال الأعوام ١٩٨٥م حتى ١٩٨٩ وكذلك في التسعينات كما سبق أن أوضحنا في الجزء السابق من هذه الدراسة، فقد وصلت هذه الميزانية الى ٤٩٠٤ مليون درهم في عام ١٩٨٩ موزعة على القطاعات التالية: الإدارة العامة والدفاع، التعليم، الصحة، كما يلاحظ كذلك مساهمة لا بأس بها من جانب المرأة في عديد من

الاعمال المهنية، ويأتي على رأسها مهن الطب والتدريس والهندسة، وشكلت نسبة حوالى ٢٤٪ من جملة العاملين عام ١٩٨٨م ثم ٤٥٫٩٪ عام ١٩٧٥م وانخفضت الى حوالى ٤٠٫٨٪ عام ١٩٨٠م .

كما يلاحظ ان عدداً قليلاً يمثل نسبة ٢٪ منهم، يشغلن مهناً من مواقع اتخاذ القرار، في فئة المديرين ومديري الاعمال، وهذه النسبة ارتقت من ١٪ الى ٢٪ خلال السنوات العشر السابقة ١٩٨٠ - ١٩٩٠ كنا يلاحظ أيضاً تركيز الموظفين والعاملات في هذا القطاع العام - في الوزارات الاتحادية بنسبة ١١٪ من مجموع الموظفين في القطاع، كما تتركز ايضاً المرأة العاملة في الوظائف المهنية، والفنية والتي زادت من ٥٠٪ في ١٩٨٠م الى حوالى ٨٠٪ في سنة ١٩٩٠م أما العاملات المواطنات في الدولة فتصل نسبتهم الى ١١٫٤٪ فقط وعندهن ١٠٠٤٩ المرأة، ويتركزن في مجال الخدمات العامة، اذ تشكل نسبة العاملات ٨٩٫٥٪ من إجمالي الإناث المواطنات العاملات، أما الإناث العاملات غير المواطنات فتصل نسبتهم الى ٧٨٫٨٪ من إجمالي العاملات غير المواطنات يليه قطاع البنوك بنسبة ٦٣ ثم قطاع التجارة بنسبة ٤٫٩٪ ثم قطاع النقل والمواصلات بنسبة ٣٫٤٪ (٣٧٠).

### جدول رقم (٣)

#### يوضح قوة العمل النسائية حسب القطاعات الرئيسية للنشاط الاقتصادي

السنوات			مواطنات			غير مواطنات			الجملة
١٩٩٠	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٨٥	١٩٨٠	الجملة
٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪
-	-	-	-	-	-	-	-	-	الزراعة والصيد
٢٫٠	٢٫٠	٣٫٠	٢٫٠	٢٫٠	٤٫٠	٣٫٠	٢٫٠	٢٫٠	للصناعة التحويلية الكبرى / الماء
١٠٫٠	١٤٫٠	٢١٫٠	١٠٫٠	١٤٫٠	٢١٫٠	٣٫٠	٤٫٠	٤٫٠	خدمات البيئة الأساسية
٨٨٫٠	٨٤٫٠	٧٦٫٠	٨٨٫٠	٨٤٫٠	٧٥٫٠	٩٤٫٠	٩٤٫٠	٩٤٫٠	خدمات المجتمع العامة والخدمات الاجتماعية والشخصية
١٠٠٫٠	١٠٠٫٠	١٠٠٫٠	١٠٠٫٠	١٠٠٫٠	١٠٠٫٠	١٠٠٫٠	١٠٠٫٠	١٠٠٫٠	الجملة
١٤٠٢٢٢	١٤٨٥٢	٢٧٨٥٨	١٣١٨٢٤	٦٩٦٧	٢٦٠٢٣	٨٧٦٨	٢٨٨٥	١٨٣٥	قوة العمل

المصدر: وزارة التخطيط دولة الإمارات العربية المتحدة المبرعة الإحصائية ١٩٩٢.

#### مشاركة المرأة في أعمال الشرطة والأمن العام :

تشارك المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة في أعمال الشرطة والأمن العام وتعتبر الشرطة النسائية من أهم تنظيمات وزارة الداخلية في الدولة، كما أنها تمارس أعمالها في

مجالات الامن التي تخص المرأة .

وتتدرج المرأة في وظائف الشرطة وتصل الى رتب عسكرية متقدمة والجدول التالي يبين عدد ورتب النساء في هذا المجال للعام ١٩٩٣ م .

#### جدول رقم (٤)

توزيع الشرطة النسائية حسب الرتبة العسكرية

الرتبة	العدد	الرتبة	العدد	الرتبة	العدد
رائد	١	مساعد أول	٥	عريف	٤٧
نقيب	٧	مساعد	٦	شرطي أول	٧٢
ملازم أول	٩	رقيب أول	١٣	شرطي	٦٧
ملازم	١٢	رقيب	٨٤	المجموع	٣٢٣

المصدر : وزارة الداخلية، دولة الإمارات العربية المتحدة التقرير السنوي ١٩٩٣ .

وتجدر الإشارة إلى أن المرأة في ممارستها لعملها في مجال الشرطة - قد وفرت لها كل المعرفات التي تساعد على أداء دورها بكفاءة، فهي تجد الأمن والحماية وجهات الشكوى التي يمكن اللجوء إليها عند الحاجة بالإضافة إلى حرية اختيار المرأة للجنس التي ترغب في التعامل معه لوجود التفاهم المشترك خاصة في بعض الأمور الحساسة الخاصة بالنساء . (٢٨)

بناء على ما تقدم من عرض لمساهمة المرأة في مجتمع الإمارات - في سوق العمل يمكننا أن نورد الحقائق التالية :-

- أن عمل المرأة يعد هامشياً وأن نسبة المساهمة تعد ضئيلة جداً بالقياس لجملة القوى العاملة الوطنية .

- أن عمل المرأة يدخل في الأعمال الوظيفية كالتدريس والطب وأعمال السكرتارية والأمن ويبعد عن القطاعات الإنتاجية .

- أن حجب النساء العاملات لا يتناسب مع عدد النساء القادرات على العمل (١٥ سنه فأكثر) .

- إن هناك مجموعة من العقبات تواجه المرأة في أدائها لمهامها أو عند الإرتقاء إلى وظائف ذات مسؤولية في المجتمع من بينها إن كثيرات منهن لسن في المستوى الثقافي المطلوب ولم يحصلن على التدريب الكافي المستر ويكتفين بما وصلن إليه من تعليم يضاف إلى ذلك

الأوضاع التقليدية التي تؤثر على العلاقة بين كل من الرجل والمرأة في المجتمع، وكذلك الأوضاع السائدة في الوسط العائلي والتي تجعل دور المرأة يقتصر على ممارسة مسؤولياتها كام ومعلمة لأولادها.

### الأدوار الأسرية والمشاركة الإجتماعية للمرأة الحضريّة: -

استكمالاً لتخصي الأدوار المتاحة للمرأة في التنمية بدولة الإمارات، وبعد استعراض دورها في العمل الرسمي أو سعى العمل فإننا نتوجه بالدراسة للتعرف على الأدوار الأسرية والإجتماعية التي تنقسم إلى الدور الاقتصادية أي المساهمة في اقتصاديات المنزل، وأدوار التنشئة الإجتماعية، والأعمال المنزلية ودور الارضاع الطبيعي للأبناء، فنجد أن الأم قد تقوم بجميع هذه الأدوار، وقد تقوم ببعضها، وقد تقوم بدور الإشراف عليها فقط وهذا ما يسود غالباً في الأسرة الإماراتية .

ولأن الأدوار الأسرية للمرأة لم تخضع لدراسات سابقة ومباشرة، فهذه واحدة من المشكلات التي تعانينا دراسات المرأة في العالم كله، وفي المجتمع العربي بشكل خاص، وفي مجتمع الدراسة (دولة الإمارات) نعاني من غياب الدراسات المختصة بالمرأة وأدوارها الأسرية ويكاد يكون التركيز على الأدوار الرسمية التي تلعبها المرأة في سوق العمل، وقد دعت دراسات الأمم المتحدة الخاصة بالمرأة إلى الإهتمام بهذا الدور ومحاولة التركيز عليه في الإستراتيجيات التي توجه لقطاعات النساء خاصة من فئة ربات البيوت .

لقد جرت مجموعة من الدراسات لدولة الإمارات اهتمت بقضايا متعددة عن المرأة العاطلة، ولكن ندرت الدراسات الخاصة بالمرأة، ربة المنزل، أو المرأة التي تجمع بين الدورين كموظفة أو عاملة ومديرة للمنزل كذلك .

من نتائج هذه الدراسات سنحاول تفصي هذا البعد الجديد لدراستنا لتستوفي كافة الأدوار التي تقوم أو تساهم بها المرأة في الإمارات، ومن أحدث هذه الدراسات (١٤) الميدانية دراسة وزارة العمل التي اجريت بهدف التعرف على الأوضاع المعيشية للأسر التي تستخدم خدماً، والتعرف على الأدوار التي يقوم بها الخدم بداخل الأسرة بجانب مجموعة أخرى من الأهداف أهمها التعرف على العلاقة بين عمل المرأة وعمل الخدم. وما يعنى من هذه الدراسة ان نخرج بمؤشرات لدواعي استخدام الخدم، والتبدل والتغير الذي يحدث في ادوار جميع افراد الاسره وليس الازم فقط ان وجود الخدم من فئات (المربيات، والسائقين، والمزارعين، والخدم) بالضرورة يؤدي الى هذا التحول في الأدوار ولكن كيف يتم هذا التحول؟

إذا أخذنا في الاعتبار أن عدد الأسر المواطنين في الدولة يكاد يبلغ (٨٠) ألف أسرة، فإن عدد الخدم قد وصل إلى ما يقرب من (١٤٦٤٠٠) خادماً وخادماً لدى الأسر المواطنين فقط.

وتشير الإحصاءات إلى أن عدد تاشيرات الخدم تبلغ ما يقرب من (٦٥) ألف تاشيره سنوياً. أي أن أعداد الخدم في تزايد مستمر. وإن جلب الخدم من الإناث، فهم من الجنسيات السيرلانكية والفلبينية والهندية، ويقومون بالخدمة المنزلية والطبخ وقيادة السيارات، وأظهرت نتائج تلك الدراسة إلى أن هناك استقراراً في عمل بعض الخدم لدى الأسر، إذ أن هناك خدماً بلغت سنوات خدمتهم لدى الأسر ما يزيد على عشر سنوات. وهذا مؤشر على أن العلاقة قد تحمقت بين الخدم وأفراد الأسر لاسيما الصغار منهم جراء المعاشية الطويلة. (أد انتقلت العلاقة بين الخادمة والطفل من علاقة الخادمة إلى علاقة العائنة والارتباط النفسي)، ومثل هذه العلاقة تتم على حساب علاقة الطفل بأمه حيث أن فترة بقاء الطفل مع الخادمة تفوق المدة التي يقضيها مع الأم، والآخريين من أفراد الأسرة. (٢١)

فماذا تعني كل تلك الحقائق الواقعية؟ إنها ينسأطه تعني اختلال الأدوار الأسرية ليست الخاصة بالمرأة فقط بل أدوار الرجل سواء كان الزوج أو الأب وكذلك أدوار الأبناء، مما يؤكد حقيقة أن الكثافة العالية للعمالة بداخل الأسرة الإماراتية أدى إلى الإخلال في بنية هذه الأسر، والتغير الشامل في الأدوار الأسرية للمرأة والرجل على السواء.

### وتخرج دراسة أخرى بنتيجة مؤداها :-

أن هامشية دور المرأة في التنمية في مجتمع الإمارات تعدى مجالات سوق العمل الرسمي، ووصل إلى دورها الأسري كذلك، لقد فرضت التحولات الاقتصادية بنوثة الإمارات سلوكيات جديدة بالنسبة للمرأة، فالنقل السريع من الدخول المحدودة التي لا تكاد تقي باحتياجات الأسرة، إلى مداخل مرتفعة.. أدت المرأة إلى أن تتجه نحو البذخ الاستهلاكي في شتى المجالات من حيث الماكل والملبس واقتناء الحلي وتشغيل الخدم، كل تلك أسهم وبشكل فعال إلى أن ينعكس دور المرأة من عنصر مساهم في التنمية إلى عنصر هامشي فيها، أن المرأة لم تتخل عن دورها في العمل خارج المنزل، بل تخلت عنه طواعية داخل المنزل للخادمة أو المربية ومثل هذا السلوك الاجتماعي أفقدهما الكثير من مكانتها الاجتماعية. (٢٢)

وفي دراسة ميدانية أجريت حول موضوع الوعي الاجتماعي (٢٣) ودور المرأة في التنمية في دولة الإمارات، كان من بين استجابات المبحوثات في هذه الدراسة ما جاء فيه أن التعليم له أهمية كبيرة في نجاح الحياة الأسرية والمشاركة في القرارات الأسرية، ولكن من حيث

درجة الموافقة على هذا الراي تحفظ الرجال من العينة، ولكن النساء يرين أن لتعليم المرأة اثاراً ايجابية على كل من المرأة والرجل والاسره والمجتمع فالمرأة المتعلمة تشارك زوجها وتتعاون معه في تنظيم الانفاق على الأسرة وفي تربية الأبناء وتشتتهم التنشئة الاجتماعية التي تتفق مع مبادئ المجتمع وثقافته، ومع استراتيجيات الدولة في التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

وهناك اتجاهات متعمده نحو عمل المرأة، ودورها الاسري وكثير من الباحثين من ربط بين صفة الأداء في الدور الاسري للمرأة بعمل المرأة، ودراسات اخرى اثبتت عدم صحة هذه النتيجة.

إذ رأت دراسة "خلفان مصبح" حول مساهمة المرأة في سوق العمل ان العينة التي أخذ رأيها في عمل المرأة ٣٥٪ منهم وجدوا ان اثر الحمل على الأبناء مقيد، في حين رأت نسبة ١٤٪ ان اثر الحمل ضار على الأبناء، اما ٥١٪ من العينة فقد رأت أنه لا يوجد أثر بالنسبة لعمل المرأة على الأبناء (٣)

أذا مصاحبات تخطى المرأة والرجل عن ادوارها الاسرية، وتركها لغسل المنازل والمريبات فبقي كثيرة، فبقي دراسة سابقة للباحثة (٣) حول اثار العمالة الوافدة على مجتمع الإمارات جاءت بعض النتائج مؤكدة إختلال العلاقة بين الام والأطفال، نتيجة تواجد خدم وعمال المنازل، وأهم هذه النتائج ما يلي:

- تضعف علاقة الطفل بامه ٩١.٤٪.
- تضعف اكتساب الطفل للغة العربية ٨٩.٥٪.
- تكسب الطفل لغتها ٧٧.١٪.
- تغرس في الطفل قيمها وعاداتها ٧٢.٣٪.
- تسبب إضطرابات في جو الأسرة ٧٦.٣٪.
- سلب الأسرة فضيلة الاعتماد على النفس ٨٤.٨٪.
- إدخال قيم وعادات غريبة على الأسرة ٧١.٤٪.
- خلق إضطرابات في جو الأسرة ٦٦.٧٪.
- الحد من استخدام اللغة العربية في إطار الأسرة ٦٢.٩٪.
- إفقاد أعضاء الاسره وجود تعاون متبادل بينهم ٥٩.١٪.

## المشاركة والأدوار الثقافية والمجتمعية :

يمكن القول بأن إنخراط النساء الحضريات في التنظيمات الثقافية والاجتماعية يعد في حد ذاته دوراً ثقافياً واجتماعياً هاماً بالنسبة له، إذ تمنح النساء فرصة مناسبة للحصول على مكاسب متعددة، أولها اكتساب الخبرة في مجال المشاركة واكتساب القدرة على إدارة الأعمال، وقيادة التنظيمات، وتحقيق النجاح، ومن ثم إثبات الذات وفرص الانطباع بأن المشاركة والمساواة وضع طبيعي بين الرجل والمرأة، كما يعطي للأجيال الجديدة القدرة على تفهم ما هيبة المشاركة في مجالات الحياة المختلفة

من المعروف أن هناك في دولة الإمارات العربية المتحدة نمواً لحركة تعاونية نفعية وخيرية، تبرز في أشكال الجمعيات القائمة حالياً، وقد قمنا بدراسة لهذه الجمعيات فأتضح لنا أن العنصر المهني هو الذي أدى إلى زيادة الجمعيات المهنية والنفعية. كما لاحظنا أن عدد الجمعيات بلغ الآن ٩١ جمعية بأنواع مختلفة، فهناك الجمعيات غير الحكومية، والحكومية والجمعيات التي تمثل الجاليات الأجنبية، والجمعيات ذات الأهداف الدينية والخدمية والمهنية والتعاونية، وكذلك جمعيات الوعي العام والجمعيات ذات الأهداف البحثية كجمعية الدراسات الإنسانية.

جدول رقم (٥)

الإنجازات الأساسية للمؤسسة

النسبة المئوية	العدد	الإنجازات
٤٦٪	٢٤	١ - نشر الوعي الثقافي
١٩٪	١٠	٢ - المشاركة في المناسبات الوطنية والمهرجانات
١٧٪	٩	٣ - تنمية المواهب
٢٪	١	٤ - مراكز صيفية للشباب
١٠٪	٥	٥ - تحفيظ القرآن
١٠٪	٥	٦ - دورات رياضية
١٢٪	٦	٧ - مراكز محو الأمية
٦٪	٣	٨ - مراكز تعليم الأطفال
٨٪	٤	٩ - نشر الوعي المهني
٦٪	٣	١٠ - نشرات تورية وبحوث علمية
٤٪	٢	١١ - الدفاع عن حقوق الأعضاء
٤٪	٢	١٢ - دورات متخصصة
٨٪	٤	١٣ - إحياء حفلات الزواج
٤٪	٢	١٤ - صرف الزكاة والمعونات للمستحقين
١٧٪	٩	١٥ - المساعدة في التكيبات والكوارث
٦٪	٣	١٦ - جمع شمل أبناء الجالية وتعاونهم
٨٪	٤	١٧ - إقامة أسواق خيرية
٤٪	٢	١٨ - إقامة مؤتمرات عالمية
٦٪	٣	١٩ - رعاية المعوقين
٤٪	٢	٢٠ - نشر الوعي الصحي
٢٪	١	٢١ - تأهيل الشباب
٢٪	١	٢٢ - كفاءة الأيتام
١٠٠	١٠٥	المجموع

المصدر: Mouza Ghubash, Non Governmental Organization in the United Arab Emirates, UNDP, 1994

تقدم هذه المنظمات ٢٢ نوعاً من الإنجازات الأساسية. كما يتضح من الجدول رقم (٥) إذ يحتل نشر الوعي الثقافي، المرتبة الأولى بين هذه الإنجازات وقد تحقق ذلك في ٢٤ مؤسسة تمثل ٤٦٪، كما مثلت المشاركة في المناسبات الوطنية والمهرجانات العنصر الثاني من الإنجازات الأساسية حيث كان من أهم إنجازات ١٠ مؤسسات تمثل نسبة قدرها ١٩٪ ويأتي عنصراً وتنمية المواهب، و«المساعدات في التكيبات والكوارث» بعد ذلك حيث كان كل واحد من هذين العنصرين من أهم إنجازات ٩ مؤسسات.

تتعدد بعد ذلك الإنجازات الأساسية لهذه الجمعيات مما يعطي انطباعاً عن تعدد النشاط في الجمعية الواحدة والإنجاز الواحد المشترك بين عدد من أنواع الجمعيات.

جيزل رقم (٦)

العقبات التي تعترض تحقيق الهدف

النسبة المئوية	العدد	نوع المعوقات
٤٥٪	٢٨	١ - معوقات مالية
٢٣٪	١٣	٢ - قلة المتطوعين
١٠٪	٦	٣ - عدم توفر المقر أو ضيقه الخاص بالنشاط
٨٪	٥	٤ - عدم توفر الوعي الكافي بأهمية جمعيات النفع العام
٤٪	٢	٥ - عدم مساهمة الجانب التشريعي في عمليات التوعية الجماهيرية
٢٪	١	٦ - عدم كفاية المنشآت اللازمة للأنشطة المختلفة
٢٪	١	٧ - قلة الأموال المخصصة للمصاريف الإدارية
٢٪	١	٨ - غياب التشريعات
٢٪	١	٩ - عدم وجود قضاء متخصصين
٢٪	١	١٠ - ارتفاع الأيجارات
١٠٠	٥٩	المجموع

المصدر : Mosca Ghubash, Non Governmental Organization in the United Arab Emirates, UNDP, 1994

وقد كشفت الدراسة أن مثل هذه الجمعيات تقوم ببعض الأنشطة المتعددة ومن بينها أنشطة ثقافية، وتعلم كبار، وتوظيف، وتدريب يدوية، وتقديم بعض المساعدات القانونية. إلا أن هذه الأنشطة لا تتفق مع حجم هذه الجمعيات أو مع الهدف المنشود من وراء جهود هذه الجمعيات عامة، وأهداف التنمية خاصة. ولعل هذا يرجع إلى وجود عديد من العقبات التي توصلت إليها الدراسة إليها، والتي وصلت حسب توضيح الجدول رقم (٦) إلى عشر معوقات أهمها : المعوقات المالية (٤٥٪) وقلة المتطوعين (٢٣٪)، عدم توفر أو ضيق المقر الخاص بالنشاط (١٠٪)، عدم توفر الوعي العام بأهمية جمعيات النفع العام (٨٪) وعدم توفر مساهمة الجانب الحكومي في عملية التوعية الجماهيرية (٤٪). (٣١)

أما بالنسبة للجمعيات النسائية فهي الأكثر نشاطاً وعدداً من بين تلك الجمعيات وتقوم بأدوار تنمية وتطوير المرأة، والمساهمة في حل مشكلاتها الأسرية والمالية والتعليمية. وفي

دراسة خصصت للبحث عن مساهمة المرأة في هذه الجمعيات وجدنا العديد من المناقشات في تادية هذه الأدوار، إذ طرحت النساء التي طبقت عليهن تلك الدراسة.. ما يلي :-

أن هناك ضعفاً في الجهود التي تبذلها الجمعيات للاحتفاظ باستمرارية المرأة المواطنة في المشاركة في العضوية، في هذه الجمعيات، وإنه قد تعتقد الجمعيات النسائية بأنها تبذل جهوداً كبيرة في تنفيذ العديد من الأنشطة والبرامج التي تجذب المواطنات للمشاركة، ولكن من الواضح ان هذه الجهود في حاجة الى التدعيم والتطوير خاصة وان النتائج اشارت الى اتخاذ العضوات موقف العزوف والإبتعاد عن هذا الدور. (٣٧)

كشفت النتائج كذلك عن أهمية بعض المؤشرات التي قد ترتبط بعزوف المواطنات عن المشاركة في العمل الاجتماعي التطوعي، يأتي على رأس هذه المؤشرات ظهور مفهوم خاطئ عن دور الجمعيات النسائية بالنسبة للمرأة في المجتمع، فالغالبية العظمى من المبحوثات يعتبرن أن هذه الجمعيات وجدت لخدمة المرأة وليس العكس، بمعنى ان دورهن يقتصر على تلقي الخدمات والأنشطة المقدمة، فعلى الجمعية ان تفكر وتخطط وتنفذ وتقوم بكل العمل، والمرأة انهن هي الطرف السلبى في هذه العلاقة التي يفترض ان تكون علاقة تفاعلية ذات إتجاهين يبادلان التأثير والتاثر لصالح المرأة في التنمية.

وعلى اية حال، تعكس نتائج الدراساتين موقفاً سلبياً عن المشاركة الفعلية للمرأة الحضرية في الجمعيات، وفي العمل التطوعي وهذا يدل بوضوح على تقاعس الادوار النسائية في مجالات مجتمعية اخرى، إلى جانب المجالات التي أشرنا إليها بما فيها الادوار المنزلية.

### المرأة الريفية وادوارها الاسرية والمجتمعية:-

تكتمل جوانب هذه الدراسة بإلقاء بعض الضوء على الأدوار المتاحة للمرأة الريفية للمساهمة في عملية التنمية في مجتمع الإمارات، باعتبار أن نساء الريف يشككن قطاعاً كبيراً بدولة الإمارات إذ يصل عددهن (١٠٢٠٠٠) امرأة، وبالتالي نتوقع أن يكون لهن مشاركة كبيرة على مستوى التنمية في المناطق الريفية لهذه الدولة.

نفي دراسة حديثة عن أقر التكنولوجيا على تغيير أدوار المرأة الريفية وجدنا نتائج لا تختلف كثيراً عن تلك النتائج التي استعرضناها لأدوار المرأة الحضرية، فدور المرأة الريفية الزراعي والإنتاجي ضئيل جداً، وكذلك الحال بالنسبة لأدوارها الاسرية والمجتمعية. (٣٨)

والواقع أن هذا الدور يختلف حسب مراحل التطور التي شهدها مجتمع الإمارات، إذ توضح البيانات أن هناك فارقاً هائلاً بين ما تقوم به مفردات العينة من دور في طهي وإعداد الطعام، وبين الأشخاص المساعدين في أداء هذا الدور. فكما توضح البيانات، فإن نسبة ٧٦٫٩٪ أوضحت أن الزوجة كانت هي المسؤولة، بينما أوضحت نسبة ٩٫٦٪ أن أحد أعضاء الأسرة كن مسؤولات، أما الحماة (٢٫٤٪) أو إحدى البنات في الأسرة (٧٫٢٪). (٣٠)

وإذا كانت السيدات، بعضهن أو معظمهن، مسؤولات عن إعداد الطعام، كما أوضحنا من قبل، فبإلزامية أعمالاً أخرى، هل يقمن بترتيب المنزل والعناية به؟ الإجابة على هذا بالنفي القاطع، فإن نسبة الإجابات التي حصلنا عليها توضح أن ١٦٫٨٪ من أفراد العينة أشرن إلى أن الخادعات يقمن بهذه المهنة، بينما أوضحت نسبة ٤٫٨٪ إن هذه مسؤولية إحدى بنات الأسرة، بينما أوضحت نسب ضئيلة أن الزوجات (٥٫٥٪) وكذلك الحميرات (٥٫٥٪) مسؤولات عن تلك المهنة.. وهنا نلاحظ التغيير الواضح في هذا الدور الأسري أو المنزلي، حيث كان من أهم أدوار المرأة الأسرية وقد تحوّل اليوم إلى الخادعات أو المساعدات، وهذه ظاهرة يشترك فيها المجتمع الريفي مع المجتمع الحضري حيث ناقشت العديد من الدراسات هذه القضية.

من أهم المؤشرات الدالة على تغير مكانة المرأة في مجتمعنا، لدى مشاركتها في الأنشطة المختلفة، اقتصادية كانت أم اجتماعية أم ثقافية، وتعد هذه المشاركة - في نفس الوقت - إنعكاساً لمستوى المرأة التعليمي، وزيادة وعيها وتأكيداً لأدوارها الرسمية في المجتمع الذي تنتمي إليه، ولقد توجعنا بسؤال أفراد العينة في عتبات الدراسة عن مدى مشاركتهم في الجمعيات المتاحة، فجاوبت ١٦٪ ممن يشاركون في جمعية القرية، بينما لا يشاركون نسبة تصل إلى أكثر من ٥١٪ في هذه الجمعية، في الوقت نفسه، أدلت ١٦٫١٪ من أفراد العينة أنهم لا يعرفون شيئاً عن تلك الجمعية، وبالتالي فإن مشاركتهم معدومة تماماً. (٣١)

أما كانت نسبة المشاركات في الجمعيات ضئيلة أو كبيرة، فإن الحقيقة التي لا جدال حولها هو أن معظم هذه الجمعيات تقدم العديد من الأنشطة، وتوضح البيانات أنواع الأنشطة التي تقدمها الجمعيات في القرى المدروسة، فقد أعلنت نسبة ١٣٫٩٪ من أفراد العينة أن الجمعيات تقدم أنشطة للمرأة، بينما أوضحت نسبة ٧٪ ممن أنها تقدم نشاطاً خيرياً، ونسبة ٥٫١٪ أوضحت أنها تقدم نشاطاً ثقافياً، ونسبة ١٦٫١٪ أوضحت أنها تقدم نشاطاً اقتصادياً، أما نسبة قليلة من ٢٫٥٪، أوضحت أنها تقدم نشاطاً سياسياً، بينما أكدت نسبة ١٢٫٣٪ أن هناك أنشطة أخرى لكنهن لم يحددن نوعيتها.

تبدأ أدوار المرأة الريفية التي تتجه الدراسة للتعرف عليها بالأدوار الأسرية، وأهم هذه الأدوار تنظيم ميزانية الأسرة إذ اكتشفنا أن الأسرة الريفية أسرة أبوية، ولا زالت السلطة الأبوية تلعب دوراً كبيراً في تنظيم حياة هذه الأسرة وبرز ذلك من خلال الإستجابة على هذا السؤال الخاص بالميزانية حيث وافقت ٤٥٪ من مفردات العينة على أن الزوج هو المسؤول عن الميزانية، و ٣٣٪ أجبن بأن الزوجة هي المسؤولة وهنا نعود لطبيعة التطور والتغير الذي واجبه الأسرة الإماراتية واستقرت بعد العديد من التحولات على أن الأسرة الإماراتية سواء كانت في الريف أو الحضر هي من أنواع متعددة، فهناك (الأسرة المعيل) أي مسؤولة الإعالة تقع على الأب، و (الأسرة المساواتية) أي التي برزت فيها أدوار جديدة للمرأة منها مثلاً القيام بتنظيم الميزانية، وأحياناً المساهمة في توفير هذه الميزانية.

أما قبل الزواج فكانت الأدوار تختلف فتنظيم ميزانية الأسرة كان يقع على عاتق الأب، وما يؤكد ذلك استجابة المبحوثات بنسبة ٧٦٪ وافقن على هذا الدور للأب، أما الأم فنسبة مساهمتها في هذا الدور كانت تصل إلى ١٤٪، ويؤكد ذلك طبيعة ونعط الأسرة الريفية بأنها أسرة أبوية، ويتجسد في هذه الأسرة كونها وحدة أولية اقتصادية واجتماعية.

أما عن مسؤولية شراء الأجهزة المنزلية وكافة احتياجات الأسرة، وجدنا أن هذا الدور يقوم به الزوج أيضاً، إذ أفادت بذلك نسبة ٧٦٪ من مفردات العينة، أما الزوجة فقد تشارك في هذه المهمة المنزلية بنسبة ١٣٪، بالإضافة إلى مساهمة الأبناء في الشراء بنسبة ٤٪، وهنا نتأكد مرة أخرى أبوية الأسرة، وغياب أدوار المرأة الريفية، وبالتالي فماذا فعلت التكنولوجيا في الأسرة الريفية؟ وأين هو التغيير؟ وعليه نستطيع التأكيد أن بعض وسائل التكنولوجيا عززت من النظرة التقليدية تجاه المرأة، وأخضعتها لأدوار أكثر تقليدية.

إذا كان الأزواج يمارسون عملهم للحصول على دخل، كما أنهم مسؤولون عن ميزانية الأسرة، فماذا تفعل الزوجات؟ وما هي الأدوار التي يقمن بها؟ توضح البيانات، أن معظم السيدات يشاركن في أنشطة الأسرة اليومية، إذ أجابت نسبة ٦٩٪ أفراد العينة أنهن مسؤولات عن إعداد الطعام، وفي بعض الأحيان يساعدن الطباخين، وفي أحيان أخرى يؤدي الطباخين تلك المهمة (نسبة ٢٣٪)، وفي حالات أخرى نادرة، تقوم البنات بنسبة (٢١٪) بهذه المهمة، كمعدات للطعام أو مساعدات في إعدادهن، وهذه هي الأدوار التقليدية التي لم تستطع أدوات التحديث تغييرها بل عززت من استمراريتها.

وليس هناك جدال في ان تعدد الأدوار قد يخلق نوعاً من الصراع، لكن المسألة تنطوي على مدى الإستعداد لاداء هذه الأدوار، ويعم هذا المساندة الحقيقية من قبل المجتمع بشتى الطرق، والذي ينبغي فيه على المؤسسات الرسمية ان تلعب دوراً هاماً في تغيير الصور النمطية المتعلقة بالمرأة، وعدم قدرتها على اداء هذه الأدوار، فهذه من أهم الخطوات التي ستعطي للمرأة دفعة قوية للمساهمة ليس فقط في الجمعيات العامة، بل وفي مجالات التنمية بشكل عام.

فكرنا في بداية هذه الدراسة أن هناك معوقات حالت دون أن تساهم المرأة مساهمة متساوية مع الرجل في التنمية بدولة الامارات فما هي هذه المعوقات؟ نجزم منذ البداية ان هذه المعوقات هي ايضا من نواتج واثار ظهور النقطة في مجتمع الامارات، فمثل ما كان لهذا النقط من أثر ايجابي، الا انه في تغييره للانساق الاجتماعية والثقافية وقف حائلاً دون التنمية المنشودة، وما يوضح هذا:

تناقرو دور الفرد مع موقعه التنظيمي وتغريب أدوار المرأة في التنمية التنظيمية والادارية التي تتطلبها التنظيمات الرسمية كالوزارات والدوائر لتشغل المناصب فيها، حيث لم تكن بالكفاءة العلمية والتدريبية المطلوبة، وبالتالي سادت العلاقة القرابية والقبلية في مجالات التوظيف. ولقد دخلت المرأة سوق العمل في هذه التنظيمات الرسمية الحديثة خاصة تلك التي بحاجة الى نساء متدربات على الأعمال التقنية والادارية والفنية والتربوية والصحية والعلاجية والقضائية والعلمية، وكان دخول المرأة الاماراتية الى هذه القطاعات دون خبرة ودراسة، وما كان لديها فقط هو الرغبة في العمل والاستعداد الفطري لاكتساب الخبرات، وبالتالي نجد ان غربة النظام الإقتصادي وعدم ملائحته للنظام الإجتماعي في دولة الإمارات ساهم في الوقت نفسه بخلق دوراً مغترباً للحرارة في عملية التنمية. في حين كان دورها نشطاً وقاعلاً في الحياة الإقتصادية والتجارية والزراعية والأسرية قبل ظهور البترول في مجتمع الامارات، وهذا التعطيل في ادوار المرأة يعني تعويق نصف المجتمع عن المساهمة في التنمية الحديثة أي ان نصف التنمية الوطنية جمعت دور المرأة ومسؤوليتها، فاصبح دورها هامشياً

ولعل التزاوج بين النظامين أي النظام الإقتصادي القديم، والنظام الحديث الذي انفتح بكل مجالاته على النظام الغربي ترك بصماته على أدوار المرأة في التنمية فلم تكن انتاجيتها بالقدر المطلوب نظراً للصراع ما بين الثقافة التقليدية ومحدداتها بالنسبة للمرأة والثقافة الحديثة، وعدم إتساق معاييرها مع النسق الثقافي التقليدي، ولم يستطع النسق الإقتصادي كذلك زحزحة النسق الإجتماعي فيما يخص دور المرأة، ويخرجها من عاملة بالمنزل الى سوق العمل خارج

المنزل. ورغم أننا اشرنا الى أن عدد المنخرطات في سوق العمل قد وصل الى ٨٧٩٨ امرأة، بحسب ما جاء في جدول (٢). إلا أن هذا العدد لا يمثل سوى ١١٪ من القوى العاملة للمواطنة، وبالتالي لا يعكس مساهمة عالية في العمل بالنسبة للمرأة. فالأدوار المتاحة للمرأة في تنمية مجتمع الإمارات قد تكون عديدة ومتنوعة، ولكن مساهمة المرأة فيها تتراجع باستمرار، وتعيش المرأة الإماراتية حالة من الصراع بين الرغبة في تحقيق أدواراً عالية، وبين عدد من المعوقات الثقافية والاجتماعية التي تحول دون تحقيقها لأدوارها، أو تأكيدها لذاتها مما يؤثر في نهاية الأمر على مكتسباتها ووضعها على خريطة المكانة الاجتماعية لمجتمع الإمارات العربية المتحدة، فتعزّد لتعيش في دائرة الظل فيما عدا بعض رائدات من فتيات ونساء الإمارات اللاتي استطعن الموازنة بين الحلم والواقع، بين الطموح ومصداقية التحقق.

## الهوامش والمراجع:

1- Institute of Arab studies and Research, 1978, United Arab Emirates: A comprehensive survey

٢- موزة غباش، دراسات في التراث الشعبي لمجتمع الإمارات، دار القراءة للجميع للنشر والتوزيع (برواق عوشة بنت حسين الثقافي) الطبعة الأولى ١٩٩٤ ص ٦٧ - ٦٨.

٣- انظر المواد من ١٣ - ٢٠ من الدستور .

٤- ٥- معن خليل عمر، دور النقط في تعجيل وتعطيل التغيير في مجتمع الخليج العربي، شؤون إجتماعية - جمعية الإجتاعيين، العدد الثامن والعشرون ص ١٥٢ .

٦- انظر معن خليل عمر، المرجع السابق ص ١٥٠.

٧- تجدر الإشارة الى أننا لسنا بصدد العرض المفصل لتلك النظريات الكلاسيكية منها والمعاصرة، لأن المقام لا يتسع لذلك، خاصة وأن هناك اختلافات وتباينات بين الآراء الذابجة من هذه النظريات والتي تعكسها وجهات نظر الرواد الممثلين لكل نظرية، ولذا نكتفي بعرض محاولتين للتصنيف، ثم نقدم مضامين هذه الإتجاهات وافتراضاتها الأساسية، ونحيل القارئ الى عبيد من المراجع التي أهتمت بهذه الإتجاهات. لمزيد من التفاصيل حول هذه النظريات، ومضامينها، وروادها انظر ما يلي :-

- Peter Lengyel, *Approaches to the science of the socio - econmic development*, Unesco, paris, 1971

خاصة الفصل الخامس من هذا الكتاب.

- Francois Perroux , *A new concept of development*, Groom Helm, London, 1992.

-A. H. Somjee , *Development theory: critiques and explorations*. Macmillan Academic and professional LTD, London, 1990

خاصة الفصل الأخير الذي يركز على النظريات الثقافية المرتبطة بعملية التنمية.

8- Smelser , N. "The Modernisation of Social Relation in : Weinner, M :Modernisation , The Dynamic of Growth. P.P. 119 - 133

9- Smeleser N. Op cit P.P. 119 - 133.

١٠- السيد الحسيني، التنمية والتخلف، دراسة تاريخية بتائية - دار المعارف، ١٩٨٥ م، ص ١٩.

١١- السيد الحسيني، المرجع السابق، ص ١٨.

١٢- السيد الحسيني، مرجع سابق ص ١٢١.

- ١٣- أبرزنا أهمية هذا البعد في كتابنا «التراث الشعبي في مجتمع الإمارات، الطبعة الأولى، دار القراءة للجمع برواق عوشة بنت حسين الثقافي، دبي، ١٩٩٤.
- ١٤- أمير سالم، التنمية في مؤتمر السكان الدولي، مجلة حقوق الناس، مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، القاهرة - العدد الأول ص. ٧.
- ١٥- المرجع السابق.
- ١٦- المرجع السابق.
- ١٧- Mouza Ghubash, Human Development Report 1994, United Arab Emirates, United Nations Development Programme Nov. 1993 p.p.7
- ١٨- Mouza Ghubash, Opcit p. 9
- ١٩- Mouza Ghubash Opcit p. 11
- ٢٠- Mouza Ghubash Opcit p. 15
- ٢١- Mouza Ghubash Opcit p. 18
- ٢٢- دولة الإمارات العربية المتحدة، مشروع الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لسنة ١٩٨١، ١٩٨٥، الموارد البشرية أساس التنمية ص ١.
- ٢٣- قارن في تلك النشرة الإحصائية السنوية للتعليم، منطقة العين التعليمية قسم التخطيط والتقييم ١٩٩٢. وكذلك: Soffan, Linda, The women of the United Arab Emirates, Croom Helnn London 1980 p. 62.
- ٢٤- شمة محمد بن خالد، الرضا الوظيفي والمرأة العاملة بدولة الإمارات العربية المتحدة ١٩٩٤، رسالة ماجستير غير منشورة ص. ٧٥.
- ٢٥- شمة محمد بن خالد، المرجع السابق ص. ٧٧.
- ٢٦- شمة محمد بن خالد، ص. ٧٩.
- ٢٧- شمة محمد بن خالد، ص. ٩٣.
- ٢٨- المصدر: وزارة الداخلية، دولة الإمارات العربية المتحدة التقرير السنوي ١٩٩٣.
- ٢٩- محمد عيسى السويدي، عبدالله بوشهاب وطه حسين، خدم المنازل في الإمارات، دراسة ميدانية، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، الطبعة الأولى ١٩٩٤.
- ٣٠- محمد عيسى السويدي، مساهمة المرأة الإماراتية في سوق العمل الاتحاد النسائي العام ابوظبي ١٩٩١ ص ٧.

٣١. اجلال اسماعيل حلمي، الوعي الاجتماعي ودور المرأة، شؤون اجتماعية، العدد ٣٥، ١٩٩٢.

٣٢. خلفان على مصيخ، المرأة المواطنة العاملة في الحكومة الاتحادية (دراسة تحليلية)، ندوة مساهمة المرأة الاماراتية في سوق العمل، الاتحاد النسائي بالتعاون مع معهد التنمية الادارية ١٩٩١ ص ٣٣.

٣٣. موزة غباش، الهجرة الخارجية والتنمية بدولة الإمارات العربية المتحدة، (دراسة لآثار الاجتماعية والثقافية والإقتصادية للعمالة الأجنبية، دار القراءة للجميع للنشر والتوزيع، (برواق عوشة بنت حسين الثقافي، دبي ١٩٨٥).

٣٤ - المصدر Mouza Ghubash, Non Governmental Organization in the United Arab Emirates, UNDP. 1994

٣٥. د. محمد هويدي وآخرون، عزوف المواطنات عن المشاركة التطوعية في الجمعيات النسائية بدولة الإمارات العربية المتحدة، جمعية أم المؤمنين النسائية، الإمارات العربية المتحدة، عمان، الطبعة الأولى ١٩٩٣.

٣٦. موزة عبيد غباش، أثر التكنولوجيا الحديثة على أدوار المرأة الريفية بدولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة تحت الطبع ١٩٩٥، (الفصل الثاني عشر) قمنا بدراسة عشر قرى من قرى الإمارات، وطبقنا استمارة من (١٠٥ سؤال) لعينة مكونة من ١١٠٠ امرأة ريفية، وكانت الدراسة الأولى التي تتوجه إلى القطاع الريفي بدولة الإمارات.

٣٧. موزة عبيد غباش، المرجع السابق، ص ٢٥٠.

٣٨. موزة عبيد غباش، المرجع السابق، ص ٢٧٠.